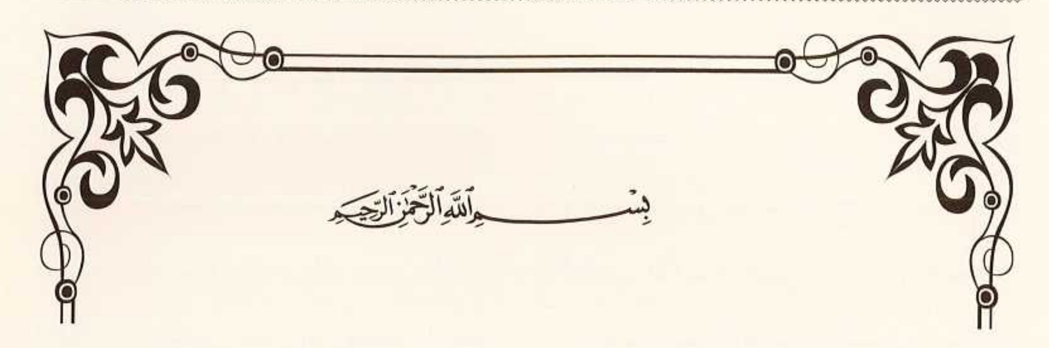



تأليف

أبو بكر مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمّد بن عَاصِم الغرناطيّ المالكيّ
(توفي سنة 829 هـ)

تحقيق ودراسة

أحمد مزيد بن محمّد عبد الحقّ الجكنيّ البونيّ الشّنقيطيّ



بسم الله الرحمن الرحيم

| | |
|---|---|
| 001 - الحمدُ لله المحيطِ عِلمُهُ | السّابقِ الخَلْقَ جميعًا حُكْمُهُ |
| 002 - سبحانه مِن واجبٍ وُجُودُهُ | عمَّ العبادَ لُطْفُه وَجُودُهُ |
| 003 - ألا له الخَلقُ والأمرُ كُلُّهُ | فليس في الوُجودِ إلّا فِعْلُهُ[1] |
| 004 - أبْدَعَ ما شاء كما قد شاءَ | وفَضْلُهُ مَنَّ به ابتداءَ[2] |
| 005 - وعَمَّ بالتّكليفِ كُلَّ مَنْ[3] خَلَقْ | وخَصَّ مَن شاء بما له سَبَقْ |
| 006 - وقدَّر الأرزاقَ والآجالا | وحصَرَ الأنفاسَ والأعمالا |
| 007 - ليَجْزِيَ العاصيَ والمطيعا | ولو يشاءُ لَهدَىٰ الجميعا |
| 008 - أضلَّ مَن شاء ، ومَن شاءَ هَدَىٰ | وأرسل الرُّسْلَ لتبيينِ الهُدَىٰ |
| 009 - وعندما تَوالَتِ الضّلالهْ | هَداهُمُ بخاتِمِ الرِّسالهْ |

---

(1) هذا البيتُ زيادةٌ مِن نسخة الأسكوريال والنّسخة التّونسيّة ، ساقط من عامّة النّسخ الأخرىٰ المخطوطة والمطبوعة ، وبه يتمّ تَعداد النّظم (850) بيتا ، وهو العدد الّذي نصّ عليه النّاظم في مقدّمته في البيت : (24) .

(2) في هامش النّسخة التّونسيّة : (منَّ به إنشاءَ) .

(3) كذا في النّسخة التّونسيّة . وفي عامّة النّسخ : (ما خلق) ، وشَرح عليها الوَلاتيُّ ، وتبعه فخر الدّين المَحَسِيّ ، فتأوّلَا التّكليفَ علىٰ معنًىٰ مجازيٍّ يَشمَل الجمادَ .
والصّحيحُ ما أثبتُّه ؛ لاختصاصِ التّكليف بالعاقلِ ، ولأنّه عطَف عليه قولَه : (وخَصَّ مَن شاء بما له سبق) ، وقد تقدَّم تفصيلُ ذلك في مقدّمة التّحقيق .

010 - الحـاشرِ الماحي نبيِّ الرّحمهْ ... محـمّـدٍ أحمـدَ هـادي الأمّـهْ

011 - داعـيـهـمُ لِـلّـةِ الإسـلامِ ... مـبـيّـنًـا لـلـحِـلِّ والحـرامِ

012 - مجـدِّدًا مـعـالمَ الإيـمانِ ... ومـظـهـرًا مـنـاهـجَ الإحـسـانِ

013 - ولم يـزلْ يدعو إلى ديـنِ الهدىٰ ... لينجيَ الأمّـةَ مِـن مـهوىٰ الـرَّدَىٰ

014 - حـتّـىٰ دعـاه ربُّـه إلـيـهِ ... مـرددًا صـلاتَـه عـلـيـهِ

015 - وبَـقِـيَـتْ سُـنَّـتُـهُ مستمسَكًا ... فـلـن يَـضِـلَّ مَـن بهـا تمَـسَّـكـا

016 - صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ما أَبْدَتْ هُدَىٰ ... وَمَـا اقْـتَـفَـىٰ سَبِيلَهَا مَـنِ اهْـتَـدَىٰ

017 - وَبَـعْـدُ فَالعِلْمُ أَجَـلُّ مُعْتَنَىٰ ... بِـهِ ، وَكُـلُّ الخَـيْرِ مِـنْـهُ يُجْـتَـنَـىٰ

018 - وَالنَّظْمُ مُـدْنٍ مِنْهُ كُلَّ ما قَصَا ... مُـذلِّـلٌ مِـن مُمْـتَـطَـاهُ ما اعْتَصَىٰ

019 - فَهْوَ مِـنَ النَّثْرِ لِفَهْمٍ أَسْبَقُ ... وَمُـقْـتَـضَـاهُ بِـالـنُّـفُـوْسِ أَعْـلَـقُ

020 - لِـذَا اسْتَعَنْتُ اللهَ في تَيْسِيرِ ... عِـلْـمِ أُصُـولِ الـفِـقْـهِ بِـالـتَّـقْـرِيـرِ

021 - في هَـذِهِ الأُرْجُـوْزَةِ المَشْطُوْرَهْ ... وَهْـيَ عَـلَىٰ تَـأْصِـيـلِـهِ مَـقْـصُـورَهْ

022 - حَاشَيْتُهَا مِـنْ لُغَةٍ وَمَنْطِقِ ... حِـرْصًـا عَـلَىٰ إِيضَـاحِ أَهْـدَىٰ الطُّرُقِ

023 - إِلَّا يَـسِـيرًا مِـنْ مُـقَـدِّمَـاتِ ... تُـفِـيـدُ في مَـسَـائِـلٍ سَـتَـاتي

024 - فَاسْتَكْمَلَتْ عِـدَّتُهَا خَمْسِينَا ... تَـالِـيَـةً ثَـمَانِـيًـا مِـئِـيـنَـا

025 - وَعِـنْـدَمَـا تَمَّـتْ بِهَـا المَقَاصِدُ ... وَمَـهَّـدَتْ بُـنْـيَـانَهَـا الـقَـوَاعِـدُ

026 - وَسَـمْتُهَا[1] بِـ«مُرْتَقَـىٰ الوُصُولِ ... إِلَىٰ الـضَّـرورِيِّ مِـنَ الأُصُـولِ»

027 - وَمَا بِهَا مِـنْ خَطَإٍ وَمِنْ خَطَـلْ[2] ... أَذِنْتُ في إِصْلَاحِـهِ لِمَـنْ فَعَـلْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (سمّيتها) . وما أثبتُّه أظهرُ ؛ ليتناسَبَ مع ما في خاتمةِ الكتابِ مِن قوله : (مبديَ معنىً ما به وسمتُه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (خَلَل) .

028 - لَكِنْ بِشَرْطِ العِلْمِ وَالإِنْصَافِ ... فَذَا وَذَا مِنْ أَجْمَلِ الأَوْصَافِ

029 - وَاللهُ يَهْدِي سُبُلَ السَّلَامِ ... سُبْحَانَهُ ، بِحَبْلِهِ اعْتِصَامِي

# مقدّمة

030 - عِلْمُ «أُصُولِ الفِقْهِ» عِلْمٌ نَافِعُ ... لِقَدْرٍ مُسْتَوْلٍ عَلَيْهِ رَافِعُ

031 - وَ«الفِقْهُ» : أَنْ يُعْلَمَ عَنْ دَلِيلِ ... حُكْمُ فُرُوعِ الشَّرْعِ بِالتَّفْصِيلِ

032 - وَجُمْلَةُ الأَدِلَّةِ الكُلِّيَّهْ ... «أُصُولُهُ» ، وَكُلُّهَا قَطْعِيَّهْ

033 - وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ يَقَعْ ... وَهْوَ بِهَا[1] مُعْتَمَدٌ وَمُتَّبَعْ

034 - فَائِدُهُ : العِلْمُ بِكُلِّ الشَّرْعِ ... أَخْذًا وَتَرْكًا عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِي[2]

035 - وَمُسْتَمَدُّهُ : مِنَ الكَلَامِ ... وَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ[3] وَالأَحْكَامِ

# مُدْرَك العقل

036 - أَوَّلُ ما يُدْرِكُهُ[4] تَصَوُّرُ ... وَعَنْهُ تَصْدِيقٌ لَهُ تَأَخُّرُ

037 - فَأَوَّلٌ : إِدْرَاكُ مَعْنًى مُفْرَدِ ... وَالثَّانِ : الِادْرَاكُ لِحُكْمٍ مُسْنَدِ

038 - إِمَّا عَلَى النَّفْيِ ، أَوِ الإِثْبَاتِ ... كَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو آتِ

039 - كِلَاهُمَا قُسِّمَ بِالوُجُوبِ ... إِلَى الضَّرُورِيِّ ، وَلِلْمَطْلُوبِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وهو له معتمد) ، ولكلٍّ مِن الرّوايتين توجيهٌ مبيَّنٌ في مقدِّمة التّحقيق .

(2) في نسخة الأسكوريال : (عن دليل شرع) دون ياء .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (اللّغة) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النّسخة التّونسيّة : (تدركه) ، وفي عامّة النّسخ : (نُدركه) .

040 - بُرْهَانُهُ : لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا الحُكْمُ لَـعَـمَّ جَـهْـلٌ ، أَوْ لَـعَـمَّ عِـلْـمُ

## فصل

041 - وَ«العِلْمُ» : ما يُـدْرِكُهُ العَقْـلُ وَلَا يُـرَىٰ لِمَـا نَقَضَـهُ[1] مُحْتَمِـلا

042 - وَعَكْسُهُ «اعْتِقَادٌ» ، إِنْ طَابَقَ صَحّ أَوْ لَمْ يُـطَـابِـقْ فَـفَـسَـادُهُ اتَّـضَـحْ

043 - وَ«الشَّكُّ» : ما كَانَ مِنَ الإِدْرَاكِ مُحْـتَـمِـلًا أَمْـرَيْـنِ بِـاشْـتِرَاكِ

044 - وَ«الظَّنُّ» : ما كَانَ لَهُ التَّرْجِيحُ في ذَاكَ ، وَ«الـوَهْـمُ» : هُـوَ المَرْجُـوحُ

045 - وَادْعُ «أَمَـارَةً» مُفِيدَ الظَّنِّ وَالـظَّـنُّ في بَـعْـضِ الأُمُـورِ يُـغْنِي

046 - فَـمَا يُـرَىٰ عَـنْ ثِـقَـةٍ مَنْقُولا دُونَ الـتَّـوَاتُـرِ ادْعُـهُ «مَـقْـبُـولَا»

047 - وَمَـا عَلَيْهِ لِـلْـوَرَىٰ مُوَافَقَهْ مِـنْ عَـادَةٍ أَوْ غَـيْرِهَـا مُـوَافِـقَـهْ

048 - أَوْ جُلِّهِمْ وَمَنْ لَهُ الفَضْلُ أُلِفْ فَـذَاكَ بِـ«المَشْـهُـورِ» عِـنْـدَهُـمْ عُـرِفْ

049 - وَادْعُ مُفِيدَ العِلْمِ بِـ«الدَّلِيلِ» وَذَاكَ أَقْـسَـامٌ لَـدَىٰ الـتَّـفْـصِيـلِ

050 - دَلِـيـلُ حِـسٍّ ، وَدَلِـيـلُ عَقْلِ أو مِـنْـهُـمَا مُـرَكَّـبٌ ، وَنَـقْـلِي

051 - فَالحِسُّ في الرُّؤْيَةِ وَالسَّمْعِ وَفِي ذَوْقٍ وَشَـمٍّ ثُـمَّ لَمْـسٍ اقْـتُـفِـي

052 - وَقَـسَّـمَ العَقْلِيَّ لِلضَّـرُورِي وَمُـسْـتَـفَـادٍ بَـعْـدُ في الأُمُـورِ

053 - وَذَا الدَّلِيـلُ في الأُصُولِ لا يَـقَعْ مُعْتَمَدًا أَصْـلا ، وَلَكِنْ بالتَّبَـعْ[2]

054 - وَعِلْمُنَا بِمِثْلِ حُـزْنٍ أَوْ فَرَحْ الحَـاقُـهُ بِـمَا مَضَـىٰ قَـدِ اتَّـضَـحْ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي التّونسيّة وعامّة النّسخ : (ناقضه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (ولكن متّبَع) ، وما أثبتناه الصّوابُ ؛ لتأديته المعنىٰ المراد ، وهو أنّ هذا الدّليلَ يقعُ بالتّبعِ ، لا بالأصالة .

055 - وَالحَدْسُ وَالتَّجْرِيبُ مِنْ مُرَكَّبِ　وَمَعْهُمَا تَوَاتُرًا لَهُ انْسُبِ

056 - وَمِثْلُهَا قَرَائِنُ الأَحْوَالِ　لِابْنِ الجُوَيْنِيِّ وَلِلْغَزَّالِي

057 - وَالنَّقْلُ في الإِجْمَاعِ وَالكِتَابِ مَعْ　تَوَاتُرِ السُّنَّةِ كُلٌّ مُتَّبَعْ

## فصل

058 - وَلِلْقِيَاسِ وَلِلاسْتِقْرَاءِ　نَفْعٌ ، وَلِلتَّمْثِيلِ في الأَنْحَاءِ

059 - أَمَّا القِيَاسُ فَهْوَ : ما تَرَكَّبَا　مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُنْتِجَانِ[1] المطْلَبَا

060 - فَإِنْ يَكُنْ جَمِيعُهُ قَطْعِيًّا　فَيُنْتِجُ القَطْعِيَّ لا الظَّنِّيَّا

061 - وَإِنْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا ظَنِّيَّهْ　فَلَيْسَ بِالمُنْتِجِ لِلْقَطْعِيَّهْ

062 - وَنَوْعُ الاسْتِقْرَاءِ في التَّفْسِيرِ　تَتَبُّعٌ لِلْحُكْمِ في الأُمُورِ

063 - فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ الحُكْمَ قَدْ　عَمَّ مِنَ الأَفْرَادِ كُلَّ ما وَجَدْ

064 - وَرُبَّمَا يَبْلُغُ في ذَا الحُكْمِ　مَبْلَغَ أَنْ يُفِيدَ حَالَ العِلْمِ

065 - كَعِلْمِنَا في النَّحْوِ أَنَّ الرَّفْعَا　يَعُمُّ كُلَّ الفَاعِلِينَ قَطْعَا

066 - وَلَا يُزِيلُ القَطْعَ بِالكُلِّيَّهْ　تَخَلُّفٌ إِنْ كَانَ مِنْ جُزْئِيَّهْ

067 - وَالحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِوَصْفٍ ظَاهِرِ　في مِثْلِهِ «التَّمْثِيلُ» في مَصَادِرِ

068 - وَاعْتَبِرِ المَقَايِسَ الفِقْهِيَّهْ　فَهْيَ عَلَىٰ أَسَاسِهِ مَبْنِيَّهْ

## فصل

069 - وَإِنْ يَكُ العَقْلُ لِنَقْلٍ عَضَدَا　فَالنَّقْلُ مَتْبُوعٌ بِحَيْثُ وُجِدَا

---

(1) كذا في جميع النّسخ .

070 - إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرْ ... إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرْ

071 - وَالحُسْنُ كَالقُبْحِ بِهِ خُلْفٌ جَلِي ... بَيْنَ أُولِي السُّنَّةِ وَالمُعْتَزِلِي

072 - يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ: التَّحْسِينُ ... أَوْ ضِدُّهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ

073 - وَالعَقْلُ قَبْلَ الشَّرْعِ مَا لَهُ نَظَرْ ... وَإِنَّهُ لَهُمْ لَأَصْلٌ مُعْتَبَرْ

074 - وَقَالَ أَهْلُ الاعْتِزَالِ: العَقْلُ ... لَهُ مَجَالٌ فِي الأُمُورِ قَبْلُ

075 - ثُمَّ أَتَى الشَّرْعُ مُؤَكِّدًا لِمَا ... أَدْرَكَ، أَوْ مُبَيِّنًا مَا انْبَهَمَا

076 - وَهْوَ لَهُمْ مِنَ الأُصُولِ الوَاهِيَهْ ... وَعَلَّقُوا بِهِ فُرُوعًا ذَاوِيَهْ

077 - وَالقُبْحُ وَالحُسْنُ[1] فِي الاسْتِعْمَالِ ... بِنِسْبَةِ النَّقْصِ أَوِ الكَمَالِ

078 - أَوْ جِهَةِ النِّفَارِ وَالوِفَاقِ ... لِلطَّبْعِ عَقْلِيَّانِ بِاتِّفَاقِ

079 - وَحَمَلَ الأَشْيَاءَ قَبْلَ الشَّرْعِ ... عَلَى إِبَاحَةٍ[2] لَهَا وَالمَنْعِ

080 - ٱلأَصْبَهَانِيُّ[3] وَالأَبْهَرِيُّ ... وَالقَوْلُ بِالتَّوَقُّفِ المَرْضِيُّ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (والحسن والقبح). وما أثبتُّه أظهرُ؛ ليكونَ اللّفُّ والنّشر مرتَّبين في قولِه: (النّقصِ أو الكمالِ)، وفي قولِه: (النّفارِ والوفاقِ).

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (الإباحة). وهي بالتّعريف أولى؛ ليتناسب مع تعريفِ المعطوفِ عليه، وهو: (المنع).

(3) كذا في جميع نسخِ ورواياتِ «المرتقى»، وهو وهم مِن النّاظم، نوّه به محقّقا نسخةِ مركز تكوين العلماء. قلتُ: وكأنّه ذهب وهَلُه إلى أنّ نسبةَ قائلِ هذا القولِ - وهو أبو الفرج - أصبهانيٌّ، كما هي نسبةُ أبي الفرَج الأصبهانيِّ صاحبِ «الأغاني»، والواقع أنّه عراقيٌّ بغداديٌّ، أصلُه مِن البصرةِ، وهو: أبو الفرج عُمَر - ويقال: عَمْرو - بن محمّد بن عمرٍو اللّيثيُّ، ويقال: ابن محمّدِ بن عبد الله، مِن أصحابِ إسماعيلَ القاضي.
ووهمه هذا مِن بابِ قولِ زهيرٍ: «كأحمر عاد»، ويعني: كأحمرِ ثمودَ، أو قولِ امرئِ القيسِ: «إذا ما الثّريّا في السّماء تعرَّضَتْ»، ويعني: الجوزاءَ. =

081 - لَـكِنْ عَلَىٰ دَلالَـةٍ شَـرْعِيَّهْ ... وَفَاسِـدٌ لِغَيْرِ هَـذِي النِّيَّـهْ[1]

082 - وَلَيْسَ بِالوَاجِبِ شُكْرِ المُنْعِمِ ... عَقْلا ، سِوَىٰ في المَذْهَبِ المُذَمَّمِ

## ابتداء الوضع

083 - الوَضْعُ أَنْ يُجْعَلَ لِلْمَعْنَىٰ عَلَمْ ... لَفْظًا[2] يُفِيدُ ما لِذِي النَّفْسِ ارْتَسَمْ[3]

084 - وَ[4]القَصْدُ بِاللَّفْظِ لِقَصْدِ وَاضِعِهْ ... ذلِكَ الاِسْتِعْمالُ فـي مَوَاقِعِهْ

085 - وَالحَمْلُ الاِعْتِقَادُ فِي ما قَصَدَا ... مِنْ ذلِكَ الوَضْعِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا

086 - وَهَبْهُ قَدْ أَصَابَ في اعْتِقَادِهِ ... أَوْ خَالَفَ الوَاضِعَ في مُرَادِهِ

087 - وَمَبْدَأُ اللُّغَاتِ[5] قِيْلَ : عِلْمُ ... وَقِيْلَ : وَضْعٌ ، وَاسْتَقَرَّ الفَهْمُ

---

= وتكرَّر الوهَلُ نفسُه للنّاظم في موضعٍ آخرَ مِن «المرتقىٰ» ، فقال (702) :

والخُلْفُ موجودٌ بِأَصْلٍ ثَانِ ... لِلأَبْهَرِيِّ وَلِلاَصْبَهَانِي

ووقع في الوهم نفسه في «المهيع» ، فقال :

والأصبهانيُّ كذاك الأبهري ... خالف في المذهبِ قولَ الأكثرِ

ووُفِّق لتجنُّب هذا الوهم حين عدَل عن النّسبةِ إلىٰ الكنية في «مهيع الوصول» في موضعٍ آخرَ ، فقال :

والأبهريُّ قائلٌ بالمنعِ ... في جملةِ الأشياءِ قبلَ الشَّرْعِ

وقال : بل مباحةٌ أبو الفرَجْ ... ومَن له توقُّفٌ فلا حَرَجْ

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (كغير هذي النيه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (لفظ) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وأشار في هامش التونسية إلىٰ وجوده في نسخته ، وفي التونسية وعامة النسخ : (لدىٰ النفس ارتسم) .

(4) ساقط مِن النّسخة التّونسيّة .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (اللّغة) بالإفراد .

088 - وَبَعْضُهُمْ مَذْهَبُـهُ التَّوْقِيـفُ ... في قَدْرِ ما يَكْـفِي بِـهِ تَعْرِيـفُ[1]

089 - ثُـمَّ الجَمِيعُ مُمْكِـنُ الـوُقُـوعِ ... وَالخُـلْـفُ لا يُـثْـمِـرُ في الـفُـرُوعِ

090 - وَبَعْضُهُمْ خَـالَفَ جُلَّ النَّـاسِ ... فَأَثْبَـتَ اللُّغَـاتِ[2] بِالقِيَـاسِ

## فصل (في أسماء الألفاظ)[3]

091 - اللَّفْـظُ وَالمَعْـنَىٰ إِذَا تَعَـدَّدَا ... مَعًا «تَبَايُـنٌ»، كَـ«رَاحَ، وَغَـدَا»[4]

092 - وَفي اتِّحَادٍ «مُتَوَاطِـي»[5] إِنْ ظَهَـرْ ... فِيهِ التَّسَـاوِي، مِثْلَ: «أَرْضٍ وَشَـجَرْ»

093 - وَمَـعْ تَـفَـاوُتٍ لَـدَيـهِ بَـادِ ... مُـشَـكِّـكٌ كَـالـنُّـورِ وَالـسَّـوَادِ

094 - وَمَـا بِـهِ المَعْنَىٰ فَقَطْ تَـعَـدَّدَا ... كَـ«الـعَـيْنِ» فَهْوَ «الِاشْـتِرَاكِ» وَرَدَا

095 - وَمَـا يُـرَىٰ لِـنَـوْعٍ ذَا يُخَـالِـفُ ... كَـ«الـبُرِّ وَالـقَـمْـحِ» هُـوَ «المُـرَادِفُ»

096 - وَلَـيْـسَ مِـنْـهُ مـا بِـهِ لِمَقْصَدِ ... زِيَـادَةٌ، كَـ«الـسَّـيْـفِ، وَالمُـهَـنَّـدِ»

097 - وَالوَضْعُ شَرْطُ الِاشْـتِرَاكِ حَيْثُمَا ... أَتَـىٰ، وَإِلَّا فَـهْـوَ لِـلـنَّـقْـلِ انْتَمَىٰ

## فصل

098 - وُقُـوعُ لَفْظِ الِاشْـتِرَاكِ وُضِعَا ... في مَـعْـنَـيَـيْـهِ الخُـلْـفُ فِـيـهِ وَقَـعَـا

---

(1) كـذا في نسـختي الأسـكوريال وتونس، وفي عامّـة النّسـخ: (التّعريف)، وهو أظهرُ؛ ليتناسبَ مع تعريفِ (التوقيف) في صدر البيت.

(2) كذا في نسخة الأسكوريال، وفي التّونسيّة وعامّة النّسخ: (اللّغة) بالإفراد.

(3) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس.

(4) كذا في نسخة الأسكوريال، وفي النّسخة التّونسيّة: (اعتدىٰ)، وفي عامّة النّسخ: (اغتدىٰ).

(5) كذا في نسخة الأسكوريال، وفي التونسية وعامة النسخ: (متواطٍ).

099 - وَالحُكْمُ فِيهِ إنْ أَتَىٰ مُجَرَّدَا تَوَقُّفٌ فِيهِ بِحَيْثُ وَرَدَا[1]

100 - وَالشَّافِعِيُّ حَامِلٌ لَهُ عَلَىٰ مَا يَقْتَضِيهِ الاِشْتِرَاكُ ما عَلا

101 - وَحَيْثُمَا احْتَفَّتْ بِهِ القَرَائِنُ فَهْوَ لِتَعْيِينِ المُرَادِ ضَامِنُ

102 - وَفِي الكِتَابِ مِنْهُ بَعْضٌ قَدْ أَتَىٰ مِثْلُ «قُرُوءٍ» حُكْمُهُ قَدْ ثَبَتَا

103 - وَمِثْلُهُ بَعْضُ المُعَرَّبَاتِ كَـ«الأَبِّ[2] ، وَالقُسْطَاسِ ، وَالمِشْكَاةِ»

104 - وَجَمْعُ ما عَلَىٰ اشْتِرَاكٍ قَدْ وُضِعْ يُبْنَىٰ عَلَىٰ الحَمْلِ[3] الَّذِي مِنْهُ سُمِعْ

105 - وَصَحَّ أَنْ يَنُوبَ عَنْ مُرَادِفِ مُرَادِفٌ ، كَـ«مُقْسِمٍ ، وَحَالِفِ»

106 - وَالحَدُّ وَالمَحْدُودُ أَوْ ما بِالتَّبَعْ كَـ« . . . بَسَنٍ» فِيهِ التَّرَادُفُ امْتَنَعْ

## الحقيقة والمجاز

107 - مُسْتَعْمَلٌ فِي ما لَهُ قَدْ وُضِعَا حَقِيقَةً يُدْعَىٰ بِحَيْثُ وَقَعَا

108 - وَعَكْسُهُ[4] المَجَازُ إِنْ كَانَ انْتَقَلْ وَهْوَ عَلَىٰ عَلاَقَةٍ قَدِ اشْتَمَلْ

109 - وَلَيْسَتِ الآحَادُ مِنْهُ تَفْتَقِرْ لِلنَّقْلِ ، شَأْنَ كُلِّ ما لا يَنْحَصِرْ

110 - ثُمَّ كِلاَهُمَا مَعًا قَدْ يَنْعَكِسْ فِي الشَّرْعِ وَالعُرْفِ وَلَيْسَ يَلْتَبِسْ

111 - وَلَيْسَتِ الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّهْ لِمَنْ عَدَا القَاضِيَ بِالمَنْفِيَّهْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بحيث وُجِدا) ، وما أثبتُّه أولىٰ من جهة الجرسِ الصّوتيّ ولزومِ ما لا يلزم .

(2) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (كاللاّت) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (حمل) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (وعكسها) ، وما أثبتّه أولىٰ ؛ ليتناسب مع تذكيرِ الضّمير في قوله : (وهو علىٰ علاقةٍ) ، وقولِه : (وليست الآحاد منه . . .إلخ) .

112 - ثُمَّ المَجَازُ في لِسَانِ العَرَبِ ... يَكُونُ في المُفْرَدِ ، وَالمُرَكَّبِ

113 - وَهْوَ بِتَشْبِيهٍ[1] أَوِ اسْتِعَارَهْ ... أو مَعْ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ تَارَهْ

114 - أو حَيْثُما[2] عُبِّرَ بِالمُسَبَّبِ ... عَنْ سَبَبٍ أَوْ عَكْسِهِ بِالسَّبَبِ

115 - أَوِ اسْمِ كُلٍّ إِنْ يَكُنْ قَدْ أُطْلِقَا ... لِبَعْضٍ ، اَوْ عَكْسٍ كَذَاكَ حُقِّقَا

116 - أَوِ اسْمِ ما مَضَىٰ ، وَمَا يَسْتَقْبِلُ ... وَمِثْلُ ذَا المَعْنَىٰ بِوَصْفٍ يَحْصُلُ

117 - أَوِ اسْمُ ما جُووِرَ[3] لِلْمُجَاوِرِ ... وَقِسْ عَلَىٰ ذَاكَ بِأَمْرٍ ظَاهِرِ

118 - وَاللَّفْظُ ذُو المَجَازِ وَالحَقِيقَهْ ... كَذِي اشْتِرَاكٍ ، فَاتَّبِعْ طَرِيقَهْ

## المقتضيات المحتملة

119 - اَلاحْتِمَالُ قَابِلُ التَّرْجِيحِ ... وَالحُكْمُ لِلرَّاجِحِ لا المَرْجُوحِ

120 - فَكُلُّ أَصْلٍ خُصَّ بِالتَّقْدِيمِ ... مَعْ فَرْعِهِ المَعْلُومِ بِالتَّقْسِيمِ

121 - وَذَاكَ كَالتَّخْصِيصِ وَالتَّأْكِيدِ ... وَالنَّسْخِ وَالمَجَازِ وَالتَّقْيِيدِ

122 - وَالنَّقْلِ وَالإِضْمَارِ وَالتَّأْوِيلِ ... مَعْ ما يُرَىٰ لِذَاكَ مِنْ أُصُولِ[4]

123 - وَذَاكَ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ ... أَنَّ المُرَادَ الفَرْعُ لا التَّأْصِيلُ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وهُو تشبيهٌ) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وحيثما) .

(3) كذا في الأسكوريال وتونس ، وفي هامش نسخة المعهد1 أنها في نسخة ، وفي عامّة النّسخ : (جاور) . وما أثبتُّه أولىٰ مِن جهةِ المعنىٰ .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وما يرىٰ كذاك من أصول) . وما أثبته أولىٰ ؛ لأنّ المذكوراتِ فروعٌ ، لا أصولٌ ، فيقدَّم عليها ما يُرىٰ لها مِن أصول .

124 - وَالأَخْـذُ بِالشَّرْعِيِّ مَعْ عَقْلِيِّ ... وَمِـثْـلُـهُ الـعُـرْفِيُّ مَـعْ وَضْـعِـيِّ

125 - وَفِي احْتِمَالِ مُقْتَضِي فَرْعَيْنِ ... الحُـكْـمُ أَخْـذُ أَقْـرَبِ الأَمْـرَيْـنِ

126 - قَدِّمْ عَلَىٰ المَجازِ تَخْصِيصًا، وَذَا ... قَـدِّمْ عَـلَىٰ الإِضْـمَارِ، فَهْوَ المُحْتَذَىٰ

127 - وَكُلُّها قَـدِّمْ عَـلَىٰ النَّقْلِ كَمَا ... جَمِـيـعُـهَـا عَـلَىٰ اشْـتِرَاكٍ قُـدِّمـا

128 - وَالنَّسْخُ لا تَـقُـلْ بِـهِ إِلَّا إِذَا ... لَمْ تُـلْـفِ فِـيْـهِ غَـيْرَ ذَاكَ مَـأْخَـذَا

129 - وَفِي مَجَـازٍ رَاجِـحٍ يُـعَارِضُ ... حَقِيقَةً بِـالـعَـكْـسِ خُـلْـفٌ عَـارِضُ

130 - فَـقَـدَّمَ الحَـقِـيـقَـةَ الـنُّـعْـمَانُ ... وَالـعَـكْـسَ عَـنْ تِـلْـمِـيـذِهِ اسْتَبَانُوا

131 - وَنَـقَـلُـوا فِيهِ لِفَخْرِ الدِّينِ ... تَـوَقُّـفًـا عَـنْ عُـهْـدَةِ الـتَّـعْـيِـينِ

## لحن الخطاب وفحواه ودليله

132 - وَيَحْصُلُ القَصْدُ مِنَ التَّفْهِيم ... بِـالِاقْـتِـضَـا وَالـلَّـفْـظِ وَالمَـفْـهُـوم

133 - «لَحْنُ الخِطَابِ»: الِاقْتِضَاءُ مَا عُرِفَ ... مِـنْ جِـهَـةِ المَـعْـنَـىٰ وَلِـلْـفَـهْـمِ حُـذِفْ

134 - وَالعَقْلُ عُمْدَةٌ فِي الِاقْتِضَاءِ ... وَقَـدْ يُـرَىٰ بِـالـشَّـرْعِ فِي أَشْـيَـاءِ

135 - وَبِـ«رُفِع عَنْ أُمَّتِي الخَطَا»، وَ«لا ... صَـلَاةَ إِلَّا بِـطُـهُـورٍ» مُـثِّـلا

136 - وَمِـنْـهُ ما يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ ... مَـعْ قَـصْـدِهِ، وَمِـنْـهُ بِـالـتَّـلْـوِيحِ

137 - فَـأَوَّلٌ كَمُقْتَضِي التَّحْلِيلِ ... وَمُقْتَضِي الـتَّـحْـرِيـمِ فِي التَّنْزِيلِ

138 - وَالثَّانِ مِثْلُ «فَاقْطَعُوْا» أَوْ كَـ«اجْلِدُوا»[1] ... فِي الفَهْـمِ لِلتَّعْلِيـلِ حَيْـثُ يَـرِدُ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (أو فاجلدوا). وهو أولىٰ؛ لموافقته لفظَ الآيةِ المشارِ إليها.

139 - وَمِثْلُهُ ما جَاءَ في التَّرْغِيبِ ... وَالمَدْحِ ، أَوْ في الذَّمِّ وَالتَّرْهِيبِ

140 - وَذَاكَ ما يُقْصَدُ في العِبَارَهْ ... وَغَيْرُ مَقْصُودٍ هُوَ «الإِشَارَهْ»

141 - مِثْلُ أَقَلِّ الحَمْلِ مِنْ دَلِيلِهِ ... وَأَكْثَرِ الحَيْضِ عَلَىٰ سبيله[1]

142 - ثُمَّ الَّذِي فَحْوَىٰ الخِطَابِ طَابَقَهْ ... سُمِّيَ بِـ«المَفْهُومِ ذي المُوَافَقَهْ»[2]

143 - وَهْوَ الَّذِي المَسْكُوتُ عَنْهُ حُكْمُهُ ... مِنْ جِهَةِ المَنْطُوقِ بَادٍ[3] فَهْمُهُ

144 - وَقَدْ يُرَىٰ المَسْكُوتُ عَنْهُ أَهْلَا ... لِحُكْمِ مَنْطُوقٍ بِهِ ، أَوْ أَوْلَىٰ

145 - وَإِنْ يَكُنْ في حُكْمِهِ قَدْ خَالَفَهْ ... فَإِنَّهُ «المَفْهُومُ ذُو المُخَالَفَهْ»

146 - وَسُمِّيَ «الدَّلِيلَ فِي الخِطَابِ»[4] ... وَخَصَّهُ النُّعْمَانُ بِاجْتِنَابِ

147 - وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ كَالشَّافِعِي[5] ... وَلَيْسَ في المَنْطُوقِ خُلْفُ مَانِعِ[6]

148 - وَالأَخْذُ بِالمَفْهُومِ في المَذَاهِبِ ... مُمْتَنِعٌ إِنْ يَجْرِ مَجْرَىٰ الغَالِبِ

149 - كَـ«فِي حُجُورِكُمْ» ، كَذَا ما أَشْبَهَا ... «سَبْعِينَ مَرَّةً» مُبَالَغًا بِهَا

150 - في الشَّرْطِ وَالغَايَةِ ذَا المَفْهُومُ قَدْ ... جَاءَ ، وَفي اسْتِثْنَا ، وَحَصْرٍ ، وَعَدَدْ

151 - وَجَاءَ في العِلَّةِ وَالزَّمَانِ ... وَالوَصْفِ[7] بِالخُلْفِ ، وَفي المَكَانِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وأكثرِ الحيضِ علىٰ تفصيله) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (فذلك المفهومُ ذو الموافقهْ) .

(3) كذا في عامّة النّسخ ، بما فيها التّونسيّة ، وفي نسخة الأسكوريال : (بادي فهمه) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وسُمّي الدّليلَ للخطابِ) .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (والشّافعي) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (خوْف مانع) .

(7) ضبط في الأسكوريال بالرّفع ، ولم يُضبَط في بقيّة النّسخ .

152 - وَبالَّذِي[1] يَلْزَمُ حَتْمًا اجْتَنَبْ ... مَنْ قَدْ عدا الدَّقَّاقَ مَفْهُومَ اللَّقَبْ[2]

## الأحكام

153 - مُبَاحٌ اَوْ وَاجِبٌ اَوْ حَرَامُ ... أَوْ نَدْبٌ اَوْ مَكْرُوهٌ الأَحْكَامُ

154 - فَـ«الوَاجِبُ» المَطْلُوبُ شَرْعًا فِعْلُهُ ... جَزْمًا ، وَدُونَ الجَزْمِ «نَدْبٌ» أَصْلُهُ

155 - وَالتَّرْكُ إِنْ يُطْلَبْ فَذَا «الحَرَامُ» مَعْ ... جَزْمٍ ، وَ«مَكْرُوهٌ» إِنِ الجَزْمُ ارْتَفَعْ

156 - وَمَا أَتَىٰ التَّخْيِيرُ فِيهِ شَرْعَا ... فِعْلًا وَتَرْكًا فَـ«المُبَاحَ» يُدْعَىٰ

157 - وَمِنْ خِطَابِ الشَّارِعِ الأَحْكَامُ ، لا ... مِنْ صِفَةِ الأَعْيَانِ حَيْثُ تُجْتَلَىٰ

158 - وَلَا يُرَىٰ تَعَلُّقُ الأَحْكَامِ ... إِلَّا بِقَصْدٍ مِنْ أُوْلِي الأَفْهَامِ

159 - فَمَا لَهَا تَعَلُّقٌ بِالنَّاسِي ... وَلَا بِمَنْ أَشْبَهَهُ في النَّاسِ

160 - وَمَا بِهِ تَمَامُ وَاجِبٍ وَجَبْ ... مِنْ أَمْرِهِ الأَوَّلِ ضِمْنًا يُكْتَسَبْ

## فصل

161 - مَعْنَىٰ «الوُجُوبِ» : الفَرْضُ بِاتِّفَاقِ ... وَخَالَفَ النُّعْمَانُ في الإِطْلَاقِ

162 - فَجَعَلَ «الفَرْضَ» عَنِ القَطْعِيِّ ... وَ«الوَاجِبَ» الثَّابِتَ عَنْ ظَنِّيِّ

163 - وَ«الفَرْضُ» مَقْسُومٌ إِلَىٰ نَوْعَيْنِ ... فَرْضُ كِفَايَةٍ ، وَفَرْضُ عَيْنِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (ولِلّذي) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس .

وفي بلوغ السّول : (وللذي يلزم حيثما اجتنب * مَن قد سِوىٰ الدّقاق مفهوم اللقب) ، وفي المعهد1 : (وللذي يلزم حيثما اجتنب * ممن عدا الدقاق مفهوم اللقب) ، وفي حبيبنا : (وللّذي يلزم حتما اجتُنب * ممّا سوىٰ الدّقاق مفهوم اللّقب) ، وفي نسخة اباه1 : (اجتُنِب * ممن سوىٰ الدقاقِ مفهومُ اللقب) ، وهو أولىٰ ؛ لئلّا يدخلَ حرفُ التّحقيق «قد» علىٰ الفعلِ الجامدِ ، أو علىٰ الحرفِ .

164 - فَمَا عَلَى الأَعْيَـانِ حكْمُهُ[1] كُتِـبْ فَذَاكَ فَـرْضُ العَيْنِ لَيْـسَ يَـنْقَلِـبْ

165 - وَمَـا عَـلَى الجُـمْلَـةِ كَالجِهَادِ فَـرْضُ كِـفَـايَـةٍ عَـلَى الـعِـبَـادِ

166 - يَسْقُطُ عَنْ كُلٍّ إِذَا البَعْضُ فَعَلْ وَيَـأْثَـمُ الجَـمِـيـعُ إِنْ هُـوَ انْهَـمَلْ

167 - وَمِـنْـهُ ما التَّرْتِيبُ فِيهِ جَارِ مِـثَـالُـهُ : كَـفَّـارَةُ الـظِّـهَارِ

168 - وَمِنْهُ بِالعَكْسِ ، كَغَيْرِ الصَّوْمِ في مَـا قَـدْ أَتَـى كَـفَـارَةً لِلْـحَـلِفِ

169 - فَالفَرْضُ وَاحِـدٌ عَلَى التَّخْيِيرِ وَذلِـكَ المُـخْـتَـارُ لِلْـجُـمْـهُـورِ

170 - وَمِـنْـهُ مـا في وَقْـتِـهِ تَوْسِيعُ كَـالحَـجِّ ، أَوْ مُـقَـدَّرٌ مَـقْـطُـوعُ

171 - وَعُلِّقَ الوُجُوبُ عِنْدَ الأَكْثَرِ مِـنْـهُـمْ بِـكُـلِّ الـوَقْـتِ فِي المُـقَـدَّرِ

172 - وَالشَّـافِعِيُّ بِابْتِـدَاءٍ عَلَّقَـا وَالـعَـكْـسُ لِـلـنُّـعْـمَانِ مِمَّـا حُـقِّـقَـا[2]

173 - وَ«النَّدْبُ» لِلْعَيْنِ ، وَغَيْرِ عَـيْنِ[3] كَـقُـرْبَـةِ الأَذَانِ ، وَالـعِـيْـدَيْـنِ

174 - وَالنَّدْبُ مَأْمُـوْرٌ بِهِ لِلأَكْثَـرِ وَعَنْهُمُ «المَـكْـرُوهُ» بِالنَّهْيِ حَـرِي[4]

175 - وَ«الذَّنْبُ»[5] الارْتِكَابُ لِلْحَـرَامِ وَمِـثْـلُـهُ «الإِثْـمُ» لَـدَى الإِفْـهَـامِ

176 - وَهْوَ مُقَسَّـمٌ[6] إِلَى الصَّغَـائِرِ ثُـمَّ إِلَى ما عُـدَّ فِي الكَبَائِـرِ[7]

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (فرضُه) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (فيه حقّقا) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (العين) ، وهو أولى ؛ ليتناسب مع تعريف (للعين) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (للنّهي) .

(5) كذا في عامّة النّسخ بما فيها التّونسيّة ، وفي نسخة الأسكوريال : (النّدب) ، وهو سبق قلم .

(6) كذا في النّسخة التّونسيّة ، في عامّة النّسخ : (وهْوَ مقسومٌ) .

(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (منْ كبائر) .

177 - وَقَـدْ تَخِـفُّ حَالَةُ «المَكْـرُوْهِ» ... وَقَـدْ يَـكُـونُ ضِـدُّ ذَاكَ فِـيـهِ

178 - وَرُبَّـمَا أُطْـلِـقَ وَالـقَـصْـدُ بِهِ ... تَـعَـيُّنُ الحَـرَامِ لا المُـشْـتَـبِـهِ

179 - وَأُطْـلِـقَ «المُـبَـاحُ» إِطْـلَاقَـيْنِ ... الأَوَّلُ الـتَّـخْـيِـيرُ في الأَمْـرَيْـنِ

180 - وَأُطْلِقَ الثَّانِي عَلَىٰ رَفْعِ الحَرَجْ ... وَمَـا أُبِـيـحَ رُخْـصَـةً فِـيـهِ انْـدَرَجْ

181 - وَبِاعْتِبَارٍ ما انتِقَـالُهُ[1] يُـرَىٰ ... عَنْ أَصْلِهِ لِمُقْتَضَـىٰ[2] ما اعْتُبِـرَا

182 - وَلَيْسَ بِالجِنْسِ لِوَاجِبٍ ، وَلا ... مِمَّـا بِـأَمْـرٍ حُـكْـمُـهُ قَـدْ حَـصَـلَا

183 - وَلَيْسَ طَاعَةً ، دَلِيلُ ما ذُكِرْ ... أَنْ لَـيْـسَ لَازِمًـا بِـنَـذْرٍ إِنْ نُـذِرْ

## ما تتوقّف عليه الأحكام

184 - وَذَاكَ مَانِـعٌ وَشَـرْطٌ وَسَـبَبْ ... وَالكُلُّ مُعْمَـلٌ بِمَـا لَهُ[3] انْتَسَـبْ

185 - فَـ«السَّبَبُ» : المُظْهِرُ حُكْمًا إِنْ وَقَعْ ... وَإِنْ يَـكُـنْ يُـرْفَـعُ فَـالحُـكْـمُ ارْتَـفَـعْ

186 - وَ«الشَّـرْطُ» : ما مِنْ شَأْنِهِ إِنْ عُدِمَا ... أَنْ لَازِمٌ لِحُـكْـمِـهِ أَنْ يُـعْـدَمَا

187 - وَ«المَانِعُ» : الَّذِي إِذَا ما وُجِدَا ... فَـلَازِمٌ لِـلْـحُـكْـمِ أَنْ لا يُـوجَـدَا

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (انتفىٰ له) ، وهو تصحيفٌ سبَّبَ إشكالاً في معنىٰ البيتِ ، نبَّهتُ علىٰ تفصيله في مقدّمة التّحقيق . ويوضِّح ذلك قولُ ابن عاصم ـ في بعضِ نسخِ «المهيع» ، وفي هامشِ النّسخة الأصليّةِ منه بخطٍّ مشابِهٍ لخطِّ النّاظمِ ، وعليه علامةُ تصحيحٍ ـ في سياقِ الكلامِ علىٰ أنواع المباحِ :

وهْـو إلىٰ سِـواه قـد يَـنـتَـقِـلُ ... مـعَ اعـتـبـارٍ مـا بـه يَـتَّـصِـلُ

(2) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (من مقتَضىٰ) ، وما أثبته أرجحُ ؛ لتأديته المعنىٰ المراد .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بما به) .

188 - وَالشَّـيْءُ قَدْ يَكُونُ كُلَّ ما ذُكِرْ ... مَـعَ اخْـتِـلَافِ الحُـكْـمِ ، كَـالـرِّقِّ اعْتُبِرْ

189 - وَلَا يَكُونُ وَاحِـدٌ[1] مِنْهَا بَـــدَا ... فِي ذِلِـــكَ الحُكْمِ سِـــوَاهُ[2] أَبَـــدَا

190 - وَالبَعْضُ فِي الأَسْبَابِ مِنْ مَقْدُورِ ... مُـكَـلَّـفٍ ، كَـالـبَـيْـعِ ، وَالـنُّـذُورِ

191 - وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ لَـهُ مَـقْـدُورَهْ ... كَالفَجْرِ ، وَالـــزَّوَالِ ، وَالـضَّـرُورَهْ

192 - وَمِثْلُهَا الشُّـرُوطُ وَالمَـوَانِـعُ ... مَـعًـا ؛ كِـلَا الأَمْـرَيْـنِ فِيهَا وَاقِـعُ

193 - كَالغُسْلِ ، أَوْ كَالحَوْلِ فِي الـزَّكَاةِ[3] ... وَالدَّيْـنِ ، أَوْ كَالحَيْـــضِ لِلْفَتَـــاةِ[4]

194 - فَـغَـيْرُ مَـقْـدُورٍ بِكُلِّهَا اعْتُبِرْ ... مِـــنْ جِـهَـةِ الـوَضْـعِ بِـحَـيْـثُـمَا نُـظِـرْ

195 - وَاعْـتُـبِرَ المَـقْـدُورُ حَيْثُ وَقَعَا ... مِـنْ جِـهَـةِ التَّكْلِيفِ وَالـوَضْـعِ مَعَا

196 - وَوَضْعُ الَاسْبَابِ لِدَرْءِ مَفْسَدَهْ ... أَوْ لِاقْـتِـضَـا مَـصْـلَـحَـةٍ مُـعْـتَـمَـدَهْ

197 - وَهْوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ ، قِسْـمٌ قَدْ وُضِعْ ... وَقِسْمُهِ الثَّانِي لِذِي[5] الشَّـــرْعِ مُنِـــعْ

198 - فَــأَوَّلٌ : كَالبَيْعِ ، وَالنِّكَاحِ ... وَالـثَّـــانِ : كَـــالإِتْـــلَافِ ، وَالجِـــرَاحِ

199 - وَقَدْ يُرَىٰ لِلسَّبَبِ الَّذِي اسْتَقَرْ ... مُـسَـبَّـبَـاتٌ ، كَـالـنِّـكَـاحِ ، وَالـسَّـفَـرْ

200 - كَذَا لِشَـــرْطٍ مِثْلُهُ ، وَمَانِـــعُ[6] ... مِثْـــلَ الوُضُـــوءِ ، وَالمَحِيـــضِ المَانِعُ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخةِ تونس : (واحدا) .
(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (سواء) .
(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (للزّكاة) .
(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (للبنات) .
(5) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ بما فيها نسخة تونس : (لدَىٰ) .
(6) كذا في نسـختي تونس والأسـكوريال ، وفي عامّة النّسـخ : (المانع) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ ليسلم البيتُ مِـن الإيطاءِ ، وتقريـر الوَلاتيِّ للبيتِ يقتضي رفـعَ (المانع) في صدرِ البيـتِ ، والأرجحُ جرُّها دون =

201 - كَـذَاكَ قَـدْ يَـكُـوْنُ لِلْمُسَبَّبِ كَـالـغُـسْـلِ أَسْـبَـابٌ لَـدَىٰ الـتَّـرَكُّـبِ

202 - وَمِـثْـلُـهُ الَمـشْـرُوطُ في تَـعَـدُّدِ شُرُوطِـــهِ ، كَـأَكْـثَـرِ الـتَّـعَـبُّـدِ

203 - كَذلِكَ المَمْنُـوعُ معْ مَوَانِعِـهْ[1] كَالبَيْعِ ، أَوْ كَالصَّـوْمِ فـي مَوَاقِعِـهِ

204 - وَالسَّبَبُ الوَاحِدُ كَافٍ مُعْتَبَرْ وَمِـثْـلُـهُ في المَـنْـعِ مَـانِـعٌ ظَـهَـرْ

205 - وَالشَّـرْطُ مِثْـلَ ذَاكَ في التَّخَـلُّفِ بِوَاحِـدٍ يُـفْـقَـدُ حُكْمٌ مُنتَـفِ[2]

206 - وَالشَّـرْطُ قَـدْ قُسِّمَ لِلْعَادِيِّ ثُـمَّ إِلَىٰ الـعَـقْـلِيِّ ، وَالـشَّـرْعِـيِّ

207 - كَـالأَكْـلِ في الحَـيَـاةِ ، وَالحَـيَـاةِ في الـعِـلْـمِ ، وَالـوُضُـوءِ في الـصَّـلَاةِ

208 - ثُمَّ لِذِي الأَدَاةِ : «إِنْ ، وَمَنْ ، وَلَوْ» وَمَـا لِمَـعْـنَـاهَـا بِـهِ قَـدِ احْـتَـذَوا

209 - وَلِـلْـقَـرَافِيِّ وَمَـنْ لَـهُ انْتَسَبْ الـقَـوْلُ : إِنَّ ذَا لَـهُ حُـكْـمُ السَّبَبْ

210 - وَهْوَ عَلَىٰ الأَصَحِّ عِنْدَ مَنْ نَظَرْ كَـغَـيْرِهِ مِـنَ الـشُّـرُوطِ يُـعْـتَبَرْ

211 - ثُمَّ التِـزَامُ ما بِشَـرْطٍ عُلِّـقَا هُوَ الَّذِي لِمَرْقَىٰ الَاسْـبَابِ[3] ارْتَقَىٰ

## أوصاف العبادة وغيرها

212 - فِـعْـلُ الُمـكَـلَّـفِ لَـهُ أَوْصَـافُ لِـبَـعْـضِـهِ بِـبَـعْـضِـهَـا اتِّـصَـافُ

213 - فَـصِـحَّـةٌ ، عَـزِيـمَـةٌ ، أَدَاءُ وَاعْـكِـسْ : فَـسَادٌ ، رُخْـصَـةٌ ، قَضَاءُ

= إعـادةِ عامـلِ الـجرِّ ؛ وهو أمرٌ معهودٌ مِن النّاظمِ في «الـمرتقىٰ» وغيره ، وارتكابُه أولـىٰ مِن حذفِ الـخبـرِ مع عدم أمن اللَّبس ، كما تقدّم تفصيلُه في مقدِّمة التّحقيق .

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (في موانعِه) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والـمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (مقتف) .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (طرَف الاَسباب) .

214 - ما أَسْقَطَ القَضَا هُوَ «الصَّحِيحُ» أَوْ وَافَـقَ الأَمْـرَ ، وَذَا مَـرْجُـوحُ

215 - وَمِثْلُهَا الإِجْـزَاءُ فِي العِبَادَهْ وَهْـيَ أَعَـمُّ ؛ إِذْ تُـرَىٰ فِي العَـادَهْ

216 - وَعَكْسُهَا «الفَسَادُ ، كَالبُطْلَانِ» هُمَـا سَـوَاءٌ لِـسِـوَىٰ النُّـعْـمَانِ

217 - وَيَقْتَضِـي فِي العَادَةِ الفَسْخَ ، وَفِي عِـبَـادَةٍ إِعَـادَةَ المُـكَـلَّـفِ

218 - وَمَا قَضَىٰ الشَّـرْعُ لَـنَا تَحْتِيمَهْ مِـنْ فِعْلٍ أَوْ تَـرْكٍ هُـوَ «العَزِيمَهْ»

219 - وَعَكْسُهَا «الرُّخْصَةُ»، وَهْيَ: ما السَّبَبْ قَـدْ عَـيَّنَ الأَخْـذَ بِـعَـكْسِ مـا وَجَـبْ

220 - وَاعْـتَـبِرِ العَزِيمَةَ المُـعْـتَـادَهْ بِـأَنَّهَـا تَجْـرِي بِـحُـكْـمِ الـعَـادَهْ

221 - أَوِ اعْتَبِرْهَا بِالعُمُومِ مُطْلَقَا أَوْ كَـوْنِ شَرْعِـهَـا ابْـتِـدَاءً حُقِّقَا

222 - وَاعْـتَـبِرِ الرُّخْصَةَ فَهْيَ تَجْرِي مَـعَ انْـخِـرَامِ عَـادَةٍ لِـعُـذْرِ

223 - أَوِ اعْتَبِرْهَا بِانْتِفَا العُمُومِ فِي زَمَـانٍ ، اَوْ فِي حَـالٍ ، اَوْ مُكَلَّفِ

224 - وَأَصْلُهَا الجَـوَازُ ، وَهْيَ تَنْتَهِي لِـلـنَّـدْبِ ، وَالـوُجُـوبِ ، وَالأَخْـذُ بِهِ

225 - ثُمَّ «الأَدَاءُ» : فِعْلُ ما وَقَعَ فِي وَقْـتٍ لَـهُ قُـدِّرَ لِـلْـمُـكَـلَّـفِ

226 - وَفِي «القَضَاءِ» اعْكِس[1]، وَأَوْجَبَ القَضَا أَمْـرٌ جَدِيـدٌ ، وَالأَقَـلُّ ما مَضَـىٰ

227 - وَبَعْضُهُ مِـنْ وَصْفِـهِ القَضَاءُ وَإِنْ يَـكُـنْ يَـمْـتَـنِـعُ الأَدَاءُ

228 - وَذَاكَ كَالحَائِضِ حَيْثُ تَقْضِـي وَالـقَـوْلُ بِـالمَـجَـازِ غَـيْرُ مَـرْضِي

229 - وَبَـعْـضُ ما يُوْصَفُ بِـالأَدَاءِ إِنْ فَـاتَ لا يُـوْصَـفُ بِـالـقَـضَـاءِ

230 - كَمِثْلِ سَاهٍ عَنْ صَلَاةِ الجُمُعَهْ الـشَّـرْعُ مِـنْ قَـضَـائِـهَـا قَـدْ مَنَعَهْ

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي البقيّة : (وفي القضا اعكسن) .

# المقاصد الشّرعيّة

231 - مَقَاصِدُ الشَّـرْعِ ثَلَاثٌ تُعْتَـبَرْ وَأَصْلُهَا ما بِـ«الضَّـرُورِيِّ»[1] اشْتَهَرْ

232 - وَاتَّفَقَتْ في شَأْنِهِ[2] الشَّـرَائِعُ أَنْ كَانَ أَصْـلا ، وَسِـوَاهُ تابِـعُ

233 - وَهْـوَ : الَّـذِي بِرَعْيِهِ اسْتَقَرَّا صَـلَاحُ دُنْيَـا ، وَصَـلَاحُ أُخْـرَىٰ

234 - وَذَاكَ : حِفْظُ الدِّينِ ، ثُمَّ العَقْلِ وَالـنَّـفْسِ ، وَالمَـالِ مَعًا ، وَالنَّسْلِ

235 - مِـنْ جِهَةِ الـوُجُـودِ وَالثَّبَاتِ كَـالأَكْـلِ ، وَالـنِّـكَاحِ ، وَالـصَّـلَاةِ

236 - وَتَـارَةً بِـالـدَّرْءِ لِـلْفَسَادِ كَـالحَـدِّ ، وَالـقِصَاصِ ، وَالجِـهَادِ

237 - وَبَعْدَهُ «الحَاجِيُّ»، وَهْوَ: ما افْتَقَرْ لَـهُ مُكَلَّـفٌ[3] بِأَمْـرٍ مُعْتَبَـرْ

238 - مِنْ جِهَةِ التَّوْسِيعِ فِي ما يُنْتَهَجْ أَوْ رَفْـعِ تَـضْيِيقٍ مُـودٍّ لِلْـحَـرَجْ

239 - وَثَالِثٌ قِسْـمُ «المُحَسِّـنَاتِ» ما كَانَ مِـنْ مَحَاسِـنِ[4] العَـادَاتِ

240 - وَفي الضَّـرُورِيِّ وَفي الحَاجِيِّ مَـا هُـوَ مِـنْ تَـتِمَّـةِ الأَصْـلِيِّ

241 - كَالحَدِّ في شُرْبِ قَلِيلِ المُسْكِرِ وَكَـاعْـتِبَـارِ كُـفْءِ ذَاتِ الـصِّغَرِ

242 - وَكُـلُّـهَـا قَـوَاعِـدٌ كُـلِّـيَّـهْ مَـقَـاصِـدُ الـشَّـرْعِ بِهَـا مَرْعِـيَّـهْ

243 - وَلَـيْـسَ رَافِـعًـا لِكُلِّيَّاتِهَا تَخَـلُّـفٌ لِـبَـعْـضِ جُـزْئِـيَّـاتِهَا

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الضرّورة) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس وشرح اباه1 وحبيبنا ، وفي نسختي بلوغ السول والمعهد1 : (شأنها) . وما أثبتُّه أولىٰ ؛ لتذكير الضّمير في المذكورات كلّها .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة شرح اباه1 : (المكلّف) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مسائل) . وما أثبتناه أرجحُ ؛ لتأديته المعنىٰ المقصود .

244 - وَهْـيَ : تَعَبُّدَاتٌ ، أَوْ عَـادَاتُ ثُـمَّ جِـنَـايَـاتٌ ، مُـعَـامَـلَاتُ

245 - وَجُمْلَـةُ التَّعَبُّدَاتِ يَمْتَنِعْ أَنْ يُسْتَنَابَ فِي الَّذِي مِنْهَا شُرِعْ

246 - وَفِي الَّذِي يَدْخُلُهُ المَـالُ نَظَرْ مِنْ جِهَتَيْنِ ، فِيـهِ خُلْفٌ[1] اشْـتَهَرْ

247 - إِذْ صَـارَ مِـنْ مَجَالِ الاجْتِهَادِ لِـنَـاظِـرٍ ، كَـالحَـجِّ ، وَالجِـهَـادِ

248 - وَغَـيْرُهَـا تَجُـوزُ بِـاتِّـفَـاقِ نِـيَـابَـةٌ فِـيـهِ عَـلَىٰ الإِطْـلَاقِ

249 - مـا لَمْ تَكُنْ حِكْمَتُهُ مَقْصُورَهْ عَـادَةً أَوْ شَرْعًـا فَـلَا ضَرُورَهْ

250 - كِمِثْلِ مـا لِـلِازْدِجَـارِ شَرْعُـهُ وَكَـالَّـذِي لا يَـتَـعَـدَّىٰ نَـفْـعُـهُ

251 - وَجُلُّ أَهْلِ العِلْمِ يَمْنَعُ الحِيَلْ لِقَلْبِ حُـكْـمٍ ، أَوْ لِإِسْـقَـاطِ عَمَلْ

252 - مـا لَمْ يَكُ الشَّـرْعُ يُرَاعِيهِ فَذَا فِـيـهِ الجَـوَازُ بِـاتِّـفَـاقٍ يُحْـتَـذَىٰ

253 - كَمِثْلِ ما رُوعِيَ فِي مَنْ يُكْرَهُ فَـاحْـتَـالَ أَنْ يَـفْـعَـلَ شَـيْـئًـا يُـكْـرَهُ

254 - أَوْ يَكُنِ الشَّـرْعُ لَـهُ مُطَّرِحَا لَمْ يَـعْـتَـبِرْهُ حِـيلَـةً ، إِذْ وَضَـحَـا

255 - كَـمَـنْ لَـهُ بُـرٌّ رَفِـيـعُ الـعَـيْنِ فَـبَـاعَ مُـدًّا وَاشْـتَرَىٰ مُـدَّيْـنِ

256 - وَمَنْ أَجَازَ فَـأَرَىٰ اجْتِهَـادَهْ أَدَّىٰ لِـذَا[2] ؛ فَالخُلْـفُ[3] فِي شَـهَادَهْ

257 - وَلَا يُـقَـالُ : إِنَّـهُ تَـعَـمَّـدَا خِـلَافَ قَصْدِ الشَّـرْعِ فِي ما اعْتَمَدَا

258 - وَوَاجِـبٌ فِي مُشْكِلَاتِ الحُكْمِ تَحْـسِـيْـنُـنَـا الـظَّـنَّ بِـأَهْـلِ الـعِـلْـمِ

---

(1) كذا في عامّة النّسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (الـخلف) ، وهو خطأ ظاهر .

(2) كذا في عامّة النّسخ ، وهو في نسخة الأسكوريال وتونس يحتمل : (لِذِي) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (والـخلف) .

# التّكليف

259 - القَصْدُ بِالتَّكْلِيفِ صَرْفُ الخَلْقِ ... عَنْ دَاعِيَاتِ النَّفْسِ نَحْوَ الحَقِّ

260 - وَهْوَ عَلَىٰ العُمُومِ وَالإِطْلَاقِ ... فِي النَّاسِ ، وَالأَزْمَانِ ، وَالآفَاقِ

261 - وَشَرْعُهُ لِقَصْدِ أَنْ يُقِيما ... مَصَالِحَ الخَلْقِ ؛ لِتَسْتَقِيما

262 - أَمْرًا وَنَهْيًا بِاعْتِبَارِ الآجِلِ ... وَقَدْ يَكُونُ باعتبار العَاجِلِ[1]

263 - مِنْ حَيْثُ سَعْيُهُمْ لأُخْرَىٰ تَاتِي ... لَا جِهَةِ الأَهْوَاءِ وَالعَادَاتِ

264 - وَكَمْ دَلِيلٍ لِلْعُقُولِ وَاضِحِ ... عَلَىٰ التِفَاتِ الشَّرْعِ لِلْمَصَالِحِ

265 - وَمَا أَتَىٰ[2] فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ ... فِي مَعْرِضِ المِنَّةِ ، وَالتَّعْلِيلِ

266 - كَقَوْلِهِ جَلَّ : «يُرِيدُ اللهُ» ... غَالِبُهُ ذَلِكَ مُقْتَضَاهُ

267 - وَفِي المَفَاسِدِ مَعَ المَصَالِحِ ... دَفْعًا وَجَلْبًا مَيْلُهُ لِلرَّاجِحِ

268 - وَمِنْ كِلَا الضَّرْبِينِ[3] ما لا يُعْتَبَرْ ... لِكَوْنِهِ فِي عَكْسِهِ قَدِ انْغَمَرْ

269 - وَمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالأُخْرَىٰ ... فَهْوَ بِتَقْدِيمٍ لَدَيْهِ أَحْرَىٰ

## فصل (في شروط التّكليف)[4]

270 - وَاشْتُرِطَ البُلُوغُ لِلتَّكْلِيفِ ... كَالعَقْلِ وَالإِسْلَامِ وَالتَّعْرِيفِ

---

(1) كذا نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ : (رعيُه للعاجل) .

(2) كذا في التّونسيّة ، وفي نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ : (مـمّا أتىٰ) ، وما أثبت هو الأرجحُ ، ولا يتقرّر معنىٰ البيتِ دونَ تمحُّلٍ إلّا به ، والمقصودُ أنّ ما أتىٰ في معرِضِ التّعليلِ أو الامتنان غالبُه يقتضي أنّ الأحكامَ مبنيّة علىٰ جلبِ المصالح .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (الضّدين) .

(4) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس .

271 - وَالذِّهْنُ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتَ الفَرْضِ وَعَدَمُ الإِكْرَاهِ عِنْدَ البَعْضِ[1]

272 - وَلَيْسَتِ الزَّكَاةُ لِلصَّبِيِّ مِنْ ذَاكَ، وَالخِطَابُ لِلْوَلِيِّ

273 - وَهْوَ بِمَا لَيْسَ يُطَاقُ قَدْ يَسَعْ عَقْلا، وَلَكِنْ ذَاكَ شَرْعًا لَمْ يَقَعْ[2]

274 - وَلَاحِقٌ بِذَاكَ ما فِيهِ حَرَجْ مِمَّا عَنِ المُعْتَادِ يُلْفَى قَدْ خَرَجْ

275 - وَلَيْسَ مِنْهُ كُلُّ ما لَمْ نَقْدِرِ عَلَيْهِ مِنْ مُعْتَادِ فِعْلِ البَشَرِ

276 - وَاشْتُرِطَ الإِمْكَانُ عِنْدَ الأَكْثَرِ وَنَسَبُوا خِلَافَهُ لِلأَشْعَرِي

277 - وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَا بِمَا مِنَ المَعْلومِ أَنْ لَنْ يَقَعَا

278 - وَلَيْسَ فِي التَّكْلِيفِ شَرْطًا قَطْعَا أَنْ يَحْصُلَ الشَّرْطُ المُرَادُ شَرْعَا

279 - وَهْيَ بِحُكْمِ الفَرْضِ فِي وُقُوعِ تَكْلِيفِ أَهْلِ الكُفْرِ[3] بِالفُرُوعِ

280 - وَبِاتِّفَاقِ قَاطِعِ البُرْهَانِ أَنْ خُوطِبَ الكُفَّارُ بِالإِيمَانِ

281 - لِيَحْصُلَ التَّكْلِيفُ بِالمَشْرُوعِ فِي حَقِّهِمْ مِنْ سَائِرِ الفُرُوعِ

282 - وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَقْبُولِي العَمَلْ حَتَّى يُرَى الإِيْمَانُ مِنْهُمْ قَدْ حَصَلْ

283 - وَالخُلْفُ فِي الخِطَابِ بِالفُرُوعِ ثَالِثُهَا بِالنَّهْيِ عَنْ مَمْنُوعِ

284 - وَلَيْسَ مِنْ ذِلِكَ بِاتِّفَاقِ مَا مِثْلُ الِاتْلَافِ عَلَى الإِطْلَاقِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (عند بعض)، وهو أرجحُ لغةً، إلاّ أنّ النّاظمَ يستخدم «البعض» بالتّعريف، كما في الأبيات (166، 190، 422)، كما يستخدم «الكلّ» بالتّعريف، كما في الأبياتِ: (184، 534)، والتّعريف هنا أولى؛ ليتناسب مع قوله: (الفرضِ) في صدر البيت.

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (ذاك شرعًا امتنع).

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس ونسخة المعهد1، وفي عامّة النّسخ: (مَن كفر).

## الحقوق

285 - تَرَتُّبُ الحُقُوقِ في المَطَالِبِ ... مُشْتَرَكٌ ، وَخَالِصٌ لِجَانِبِ

286 - فَخَالِصٌ لله : كَالزَّكَاةِ ... فَذَاكَ لا يَسْقُطُ لِلْمَمَاتِ

287 - وَخَالِصٌ لِلْعبد : كَالدَّيْنِ ، إذَا ... أَسْقَطَهُ فَنَافِذٌ ما أَنْفَذَا

288 - وَذُو اشْتِرَاكٍ : مِثْلَ حَدِّ القَذْفِ ... فَذَا الَّذِي فِيهِ مَنَاطُ الخُلْفِ

289 - فَبَعْضُهُمْ حَقَّ العِبَادِ غَلَّبُوا ... وَقِيلَ : حَقُّ الله فِيهِ أَوْجَبُ

290 - وَمِنْهُ مَحْدُودٌ لَهُ تَرَتُّبُ ... في ذِمَّةٍ دَيْنًا عَلَيْهَا يَجِبُ[1]

291 - وَمُقْتَضَى التَّقْدِيرِ في الأَشْيَاءِ ... يُشْعِرُ بِالقَصْدِ إلَى الأَدَاءِ

292 - وَغَيْرُ مَحْدُودٍ فَهذَا[2] يُطْلَبُ ... وَمَا لَهُ في ذِمَّةٍ تَرَتُّبُ

## أفعال المكلَّف

293 - وَكُلُّ فِعْلٍ لِلْعِبَادِ يُوجَدُ ... إمَّا وَسِيلَةٌ وَإمَّا مَقْصَدُ

294 - وَهْيَ لَهُ في الخَمْسَةِ الأَحْكَامِ ... تابعةٌ[3] بِحُكْمِ الالتِزَامِ

295 - وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُهَا وَيُفْقَدُ ... بِحَيْثُمَا يَسْقُطُ ذَاكَ المَقْصَدُ

296 - وَقَدْ يُرَى المَقْصِدُ ذُو الوَسِيلَهْ[4] ... وَهْوَ لِشَيْءٍ فَوْقَهُ وَسِيلَهْ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس : (عليها يُحسب) ، وفي عامّة النّسخ : (عليه يجب) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (كهذا) ، وفي النّسخة التّونسيّة والمعهد1 : (بهذا) . والمقصود أنّ غيرَ المحدود يُطْلَبُ ، كما يُطْلبُ المحدود ، وإنّما يفترقان في ترتُّب الثّاني في الذّمّة ، دونَ الأوّل .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (تأتي به) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لأن المعنى المقصود : أنّ الوسيلةَ تابعةٌ للمقصد في حكمها .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (والوسيله) . وما أثبتُّه متعيِّن ؛ =

297 - وَمِنْـهُ : إِنْشَاءٌ لِمِلْكٍ عَادِي كَالاِحْتِطَابِ ، وَكَالاِصْطِيَادِ
298 - أو نَقْلُ مِلْكٍ كَانَ مِنْ قَبْلُ عَرَضْ مَعْ عِوَضٍ ، كَالبَيْعِ ، أَوْ دُونَ عِوَضْ
299 - وَمِنْهُ : الاِسْقَاطُ لِحَقٍّ هُوَ لَهْ مَعْ عِوَضٍ ، أَوْ دُونَهُ قَدْ أَعْمَلَهْ
300 - وَمِنْهُ : الاِقْبَاضُ لِمَنْ لَهُ وَجَبْ بِالفِعْلِ ، أَوْ بِنِيَّةٍ ، كَمِثْلِ الاَبْ
301 - وَمِثْلُ ذَاكَ : القَبْضُ فِي مَعْنَاهُ إِمَّا بِإِذْنِ الشَّرْعِ ، أَوْ سِوَاهُ
302 - وَمِنْهُ : الاِلتِزَامُ ، كَالضَّمَانِ وَمِنْهُ : الاِشْتِرَاكُ فِي الأَعْيَانِ
303 - وَالإِذْنُ فِي شَيْءٍ لِحَوْزِ نَافِعِ[1] إِمَّا فِي الاَعْيَانِ ، أَوِ المَنَافِعِ
304 - وَمِنْهُ الاِتْلَافُ لِحَقِّ النَّاسِ فِي الأَكْلِ ، وَالمَرْكَبِ ، وَاللِّبَاسِ
305 - أَوْ لِانْدِفَاعِ الضُّرِّ عَنْهُمْ وَالخَطَرْ كَقَتْلِ شَيْءٍ فِيهِ لِلْخَلْقِ ضَرَرْ
306 - إِمَّا لِحَقٍّ فِيهِ للهِ انْحَتَمْ كَقَتْلِ مَنْ يَكْفُرْ ، أَوْ كَسْرِ صَنَمْ
307 - وَبَعْدَهُ التَّأْدِيبُ بِالأَحْكَامِ وَالزَّجْرُ لِلْكَفِّ عَنِ الآثَامِ
308 - وَسُمِّيَ «الحَدَّ» مَعَ التَّقْدِيرِ وَدُونَهُ سُمِّيَ بِـ«التَّعْزِيرِ»

## الأدلّة الشّرعيّة (وهي على الجملة أربعة

## الأوّل : الكتاب)[2]

309 - أَصْلُ الأَدِلَّةِ القُرَانُ : ما كُتِبْ فِي المُصْحَفِ الَّذِي اتِّبَاعُهُ يَجِبْ

---

= لإفراد الضّمير ، ولأنّ كونَ الوسيلةِ تكونُ وسيلةً تحصيلُ حاصلٍ .

(1) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (والإذن في الشّيءِ لحوزِ نافع) ، وفي نسخة تونس : (الحوزِ لشيء نافع) ، ولعلّها أنسب .

(2) زيادة من نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 .

310 - أَنـزَلَـهُ سُبْحَانَهُ عَـلَىٰ النَّبِي ... وَقَـــالَ فِـيـهِ : «بِـلِـسَـانٍ عَـرَبِي»

311 - فَفِيـــهِ ما في ذلِكَ اللِّسَـــانِ ... مِـــنَ الــــدَّلَالَـــةِ[1] عَـلَىٰ المَـعَاني

312 - مِنْ جِهَةِ الألفاظِ[2] وَالمَفْهُـــومِ ... وَتَــــارَةً بِالِاقْتِضَـــا المَعْلُـــوْمِ

313 - أَوْ جِهَـةِ الـدَّلَالَـةِ الأَصْلِيَّهْ ... أَوِ الَّـتِـي تَـكُـونُ تَـابِـعِـيَّـهْ

314 - وَلُغَـــةُ العُـرْبِ لَـهَا امْتِيَـازُ[3] ... بِبَدْئِهَـــا ، وَالْمُنْتَـــهَىٰ الإِعْجَـــازُ

315 - كَـذَاكَ ما لِلْعُرْبِ مِنْ مَقَاصِدِ ... مَـــوْجُـــوْدَةٌ فِـيـهِ لَـــدَىٰ المَــــوَارِدِ

316 - مِثْلُ : الكِنَايَاتِ[4] عَنِ الأَشْـــيَاءِ ... وَالــنَّــصِّ ، وَالإِجْمَـــالِ ، وَالإِيـــمَاءِ

317 - وَالأَخْذِ بِالمَفْهُوْمِ ، أَوْ تَعْطِيلِـــهِ[5] ... وَالـــتَّرْكِ لِـلْـمَـنْـطُوْقِ مَـعْ تَأْصِيلِهِ

318 - وَالقَصْدِ لِلْمَجَـازِ ، وَالإِبْهَـــامِ[6] ... وَالحَذْفِ ، وَالإِضْمَـــارِ ، وَالإِفْحَـــامِ[7]

319 - وَالسَّوْقِ لِلْمَعْلُوْمِ كَالمَجْهُولِ ... لِـنُـكْـتَـةٍ ، وَالـلَّـحْـظِ لِـلـتَّأْوِيـلِ

---

(1) كـذا في نسـخة الأسـكوريال وعامّة النّسـخ ، وفي النّسـخة التونسـيّة : (الـدّلالات) ، وفي المعهد1 : (الأدلّة) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النسخ : (اللّفظ أو) .

(3) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (احتياز) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الكناية) .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والـمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (مع تفضيله) . ولكلٍّ مِن الرّوايتين مرجّح ، فيرجّح ما أثبتُّه أنّ تعطيلَ الـمفهومِ مقابلٌ للأخذ به ، ويرجّحُ روايةَ الـجماعةِ أنّ فيه الإشارةَ إلىٰ نوعي الـمفهوم .

وقـد ورد هذا البيتُ في نسـخ الأسـكوريال وتونـس والمعهد1 بعد قولـه : ( . . والمنتهىٰ الإعجاز) ، والصّوابُ تأخيرُه ، كما في عامّة النّسخ ؛ ليلتئمَ مع نظائره .

(6) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (والإيهام) .

(7) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (الإيهام) ، وفي النّسخة التّونسيّة : (والإقحام) .

320 - وَالقَصْدِ لِلتَّخْصِيصِ في التَّعْمِيمِ ... أَوْ عَكْسِهِ ، وَقِسْ عَلَىٰ المَرْسُومِ

321 - فَهْوَ عَلَىٰ نَهْجِ لِسَانِ[1] العَرَبِ ... فَاسْلُكْ بِهِ سَبِيلَ ذَاكَ تُصِبِ

322 - وَمَنْ يَرُمْ[2] فَهْمَ كَلَامِ اللهِ ... بِغَيْرِهِ اعْتَدَّ[3] بِأَصْلٍ وَاهِ

323 - وَنَقْلُهُ تَوَاتُرًا إِلَيْنَا ... بِالخَطِّ ، وَاسْتِعْمَالُهُ لَدَيْنَا

324 - بِمَقْرَإِ المَدِينَةِ المَشْهُورِ ... وَمَا يُضَاهِيهِ مِنَ المَأْثُورِ

325 - وَصِحَّةُ النَّقْلِ بِوَفْقِ المُصْحَفِ ... وَاللُّغَةِ الشَّرْطُ بِكُلِّ الاَحْرُفِ

326 - وَذَاكَ مَقْطُوعٌ عَلَىٰ مُغَيَّبِهْ ... وَتُقْتَضَىٰ الأَحْكَامُ مِنْ تَطَلُّبِهْ

327 - وَانْعَقَدَ الإِجْمَاعُ أَنَّ الجَاحِدَا ... لَهُ مِنَ الكُفَّارِ قَوْلًا وَاحِدَا

328 - وَغَيْرُهُ يُنْسَبُ لِلشُّذُوذِ ... وَالحُكْمُ مِنْهُ لَيْسَ بِالمَأْخُوذِ

329 - وَلَا يَجُوزُ بَعْدُ أَنْ يُقْرَأَ بِهْ ... وَلَيْسَ مَقْطُوعًا عَلَىٰ مُغَيَّبِهْ

330 - وَلَمْ يُكَفَّرْ عِنْدَهُمْ مَنْ قَدْ وَقَعْ ... مِنْهُ لَهُ جَحْدٌ وَبِيسَ مَا صَنَعْ

331 - وَمَذْهَبُ القُرَّا بِهَذِي المَسْأَلَهْ ... أَقْعَدُ في الأَمْرِ ، كَذَا في البَسْمَلَهْ

332 - وَذُو الأُصُولِ حَظُّهُ الأَخْذُ لِمَا ... مِنْهُ اسْتَمَدَّ[4] عِلْمَهُ مُسَلِّمَا

333 - وَالحَقُّ أَنْ لا يُكْذَبَ الرُّوَاةُ ... في نَقْلِهِمْ ؛ لأَنَّهُمْ ثِقَاتُ

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (كلام) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (يُرِد) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (اغتَرّ) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (استمرّ علمُه مسلِّماً) ، وما أثبتُّه متعين ؛ لتحقيق المعنى المراد ، كما تقدّم تفصيله في مقدّمة التّحقيق .

334 - وَهْـوَ لَـدَىٰ النُّعْمَانِ في عِـدَادِ ... مَـا قَـدْ أَتَـىٰ في خَـبَرِ الآحَـادِ

335 - وَمَـالِـكٌ ظَـاهِـرٌ اعْـتِـدَادُهُ ... بِـهِ ؛ لأَنْ صَـحَّ بِـهِ اسْـتِـشْـهَادُهُ

## المحكم والمتشابه

336 - مُتَّضِحَاتُ الآيِ مُحْكَمَاتُ ... قَسِيمُهُنَّ المُتَشَابِهَاتُ

337 - مِنْ حَيْثُ لا يُعْلَمُ مُقْتَضَاهَا ... فِي مَا أَتَتْ بِهِ ، كَمِثْلِ طَهَ

338 - أَوْ لِظُهُورِ صِفَةِ اشْتِبَاهِ ... وَالرَّاجِحُ الوَقْفُ عَلَىٰ اسْمِ «الله»

339 - وَيَقْتَضِي ذَاكَ مَسَاقُ[1] الآيَهْ ... مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ في البِدَايَهْ

340 - وَالسَّبَبِ الوَاقِعِ للتَّنْزِيلِ[2] ... وَهْوَ مُرَاعَىٰ لأُولِي التَّحْصِيلِ

341 - وَجَاءَ مَا لَمْ يُدْرَ لِلتَّنْبِيهِ ... عَلَىٰ الَّذِي لِلرَّاسِخِينَ فِيهِ

342 - وَذلِكَ : التَّصْدِيقُ ، وَالإِيمَانُ ... وَلَيْسَ يُسْتَبْعَدُ هَذَا الشَّانُ

343 - مَعْ كَوْنِهِ لَمْ يَأْتِ فِي الأَحْكَامِ ... فَيُطْلُبَ البَيَانُ فِي الإِعْلَامِ

344 - أَلا[3] تَرَىٰ ما قَالَ فِي «الأَبِّ» عُمَرْ ... وَمَا بِهِ فِي عَدَمِ البَحْثِ اعْتَذَرْ

345 - فَحُكْمُ ذَا لِلرَّاسِخِينَ يُعْتَبَرْ ... مُنَزَّلًا مَنْزِلَ أَبٍّ لِعُمَرْ[4]

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 والمعهد2 ، وفي بقيّة النّسخ : (ويقتضي ذاك معاني الآيَهْ) ، وما أثبتُّه أرجحُ ؛ كما تقدّم تفصيلُه في مقدّمة التّحقيق .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (في التّنزيل) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النّسخة التّونسيّة وعامّة النّسخ : (أما) .

(4) قال ناسخ النّسخة التّونسيّة : «هكذا في النّسخة التي نقلتُ منها ، وأحسن منه لو قال : (منزّلا تنزيلَ الآبِ مِن عمر) ، وأحسنُ منهما لو قال : (مُنزَّلًا تنزيلَنا أبا عُمَر) . والله أعلم» .
وتعليقُه يدلُّ علىٰ أمانةٍ في النّقل ، إلّا أنّه يدلُّ كذلك علىٰ عدم فهمه للبيتِ ، وكأنّه ظنَّ الأبَّ بالتّشديدِ أبا بالتّخفيفِ ، أي : والدًا .

346 - وَالـقَـوْلُ فِي الآيَـةِ بِـاشْـتِـمَالِ ... - مَـعْ ذَا - عَـلَىٰ تَـشَـابُـهِ الإِجْمَـالِ

347 - مُرْتَكَبٌ صَعْبٌ ، وَمِمَّا يَلْزَمُ ... عَـلَـيْـهِ : أَنْ يَـقِـلَّ فِـيْـهِ الْمُـحْـكَـمُ

## المبيَّن والمجمَل والظّاهر والمؤوَّل

348 - قَوْلٌ يُـرَىٰ مُعَيَّـنًا مَدْلُـولَهُ ... بِـالـوَضْـعِ أَوْ ضَمِيمَةٍ تَسْمُو لَـهُ[1]

349 - هُوَ «المُبَيَّنُ» الَّذِي قَدْ شَـمَلا[2] ... النَّـصَّ ، وَالظَّاهِـرَ ، وَالْمُـؤَوَّلا

350 - وَعَكْسُهُ «المُجْمَلُ» ، وَهْوَ : ما افْتَقَرْ ... فِي مُـقْـتَـضَـاهُ لِـبَـيَـانٍ وَنَـظَـرْ

351 - وَ«النَّصُّ» : قَـوْلٌ مُفْهِمٌ مَعْنَاهُ ... مِـنْ غَـيْرِ أَنْ يَـقْـبَـلَ مـا عَـدَاهُ

352 - وَإِنْ يَـكُنْ لِغَيْـرِهِ يَحْتَمِـلُ ... مَعْهُ سَوَاءً[3] فَاسْـمُ ذَا : «المُحْتَمِـلُ»

353 - وَ«الظَّاهِرُ» الَّـذِي مُرَجَّحًا بَدَا ... وَعَـكْـسُـهُ «مُـؤَوَّلٌ» إِنْ عُـضِـدَا

354 - وَفِي الكِتَابِ قَدْ أَتَـتْ وَالسُّنَّهْ ... لَمْ يَـتَـخَـلَّـفْ وَاحِـدٌ مِـنْـهُـنَّـهْ

355 - وَالأَخْذُ بِالتَّأْوِيلِ أَصْلٌ[4] مُعْتَبَـرْ ... لِجُلِّ أَهْلِ العِلْـمِ حُكْمُـهُ اشْـتَهَرْ

---

(1) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (شموله) ، إلاّ أن ناسخَها كتب في الهامش : (في النّسخة المنقول منها : تسمو له) ، وكأنّ النّاسخَ اجتهد في تصويبِها ، فأخطأ .

(2) ضبطتُّها هنا بالفتح لأنّه أنسبُ ، وربّما ضبطتُّها بالكسر حيثُ يكون مناسبًا ، قال في «المصباح المنير» (ص 323) : «شَمِلَهم الأمرُ شَمَلا ، مِن بابِ تَعِبَ : عمَّهم ، وشَمَلهم شُمُولًا مِن بابِ قَعَد : لغةٌ ، وأمرٌ عامٌ : شامل» .

(3) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (سِواه) ، وما أثبتُّه أرجَحُ ، وشَرحُ الوَلاتيِّ للبيتِ يدلُّ علىٰ أنّ في نسختِه المخطوطة ما يوافق ما أثبتُّه ، فالتّصحيفُ في مطبوعاتِ شرحِه خطأٌ مطبعيٌّ ؛ كما تقدّم تفصيلُه في مقدِّمة التّحقيق .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي النّسخة التّونسيّة وعامّة النّسخ : (أمرٌ) .

356 - وَهْـوَ : قَرِيبٌ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ وَمِـنْـهُ ذُو بُـعْـدٍ ، وَذُو تَـعَـذُّرِ

357 - فَالأَوَّلُ المُعْمَـلُ[1] بِاتِّفَـاقِ مِمَّـنْ بِهِ قَـالَ عَلَىٰ الإِطْـلَاقِ

358 - وَقِسْمُهُ الثَّانِي : كَـ«أَمْسِكْ أَرْبَعَا» يُـرَادُ : جَـدِّدْ ، أَوْ دَعِ المُتَّبَعَا

359 - وَمِثْلُهُ «إِطْعَامُ سِتِّينَ» عَلَىٰ الاطعـامِ مَعْ تَـعْـدَادِ شَخْصٍ حُمِلَا

360 - وَثَالِـثٌ : لَيْـسَ لَهُ قَبُـولُ وَهْوَ الَّـذِي تَأْنَفُـهُ[2] العُقُـولُ

361 - كَمِثْلِ ما عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ صَدَرْ فِي مِثْلِ : «نَحْنُ» ، وَ«خَلَقْنَا» ، وَ«نَذَرْ»

## فصل

362 - إِخْـرَاجُ مُشْكِلٍ مِـنَ المَعَانِي إِلَىٰ التَّـجَـلِّي الحَـدُّ لِلْـبَيَـانِ

363 - وإِنَّـهُ يَحْصُـلُ بِالتَّعْلِيلِ وَالـقَـوْلِ ، وَالمَفْـهُـومِ ، وَالتَّأْوِيـلِ

364 - وَالنَّسْخِ ، وَالتَّخْصِيصِ ، وَالدَّلِيلِ مِـنْ حِـسٍّ ، اَوْ عَقْلٍ ؛ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ

365 - وَالفِعْلِ ، وَالإِقْرَارِ[3] ، وَالإِيمَـاءِ وَالكَتْبِ ، وَالقِيَـاسِ فِي الأَشْـيَاءِ

366 - وَلَا يَجُـوزُ فِي البَيَانِ أَنْ يُرَىٰ عَـنْ وَقْـتِ حَـاجَـةٍ لَـهُ مُـؤَخَّـرَا

367 - وَجَـوَّزُوا التَّأْخِيرَ بِـالإِطْـلَاقِ عَـنْ زَمَـنِ الخِـطَـابِ بِـاتِّـفَـاقِ

368 - وَمُطْلَقُ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ لَـيْـسَ بِـمُـجْـمَـلٍ لَـدَىٰ التَّفْهِيمِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بالأوّل العمل) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (تعافُه) ، وفي المعهد1 : (تنافيه) ، وهو خطأٌ واضحٌ .

(3) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي الأسكوريال : (الإقراء) .

369 - لِأَنَّ مِنْ عُرْفِ[1] الخِطَابِ يُفْهَمُ ... في كُلِّ معنًى[2] حُكْمُهُ وَيُعْلَمُ

370 - وَجُمْلَةٌ ذَاتُ اقْتِضَاءٍ صَحَّتِ ... كَـ«الوَالِدَاتُ» ، وَ«رُفِع عَنْ أُمَّتِي»

371 - كَذَاكَ ما لَدَيْهِ مُحْمَلَانِ ... مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَاللِّسَانِ

372 - وَالخُلْفُ في هَذَا كَـ«الِاثْنَانِ فَمَا ... فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» قَدْ عُلِمَا

373 - وَالِاسْمُ في «المُخْتَارِ» مِثْلُ المُجمَلِ[3] ... كَـ«الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ» غَيْرُ مُجْمَلِ

374 - وَالعَكْسُ قِيلَ ، وَقَضَى الغَزَّالِي ... في النَّفْيِ لا الإِثْبَاتِ بِالإِجْمَالِ

375 - وَمَا كَمِثْلِ «فَامْسَحُوا» أَوْ «فَاقْطَعُوا» ... لَيْسَ بِمُجْمَلٍ بِحَيْثُ يَقَعُ

376 - وَمَا لِمَعْنًى تَارَةً وَيُنْقَلُ ... لِمَعْنَيَيْنِ دُونَهُ : فَمُجْمَلُ

## العموم والتّخصيص

377 - مَعْنَى العُمُومِ : ما بِهِ اللَّفْظُ شَمِلْ ... مَدْلُولَهُ ، لِكُلِّ فَرْدٍ يَحْتَمِلْ[4]

378 - وَأَصْلُ الفَاظِ العُمُومِ : «كُلُّ» ... كَذَا «جَمِيعُ» مِثْلُهَا[5] يَدُلُّ

379 - وَالجَمْعُ ، وَاسْمُهُ ؛ إِذَا ما عُرِّفَا ... وَمُفْرَدٌ مَعْ «ال» ؛ إِذَا الجِنْسَ اقْتَفَى[6]

---

(1) في هامش النّسخة التّونسيّة : «كذا ، ولعله لأنَّ عارف الخطاب» ، ولا وجهَ للاعتراضِ ؛ فإنّ اسمَ أنَّ هو ضمير الشّأن .

(2) كذا في الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وقت) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (المحمل) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بكلّ لفظٍ يشتمل) ، وفي النّسخة المعهد1 : (لكلّ فردٍ يشتمل) ، وما أثبتُّه أولى مِن جهة المعنى .
وقد ضبطتُّ : (شَمِل) في صدر البيت بالكسر ؛ لرجحانِه لغةً ، ومناسبتِه لفظًا .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مثله) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (خَفَى) ، ومعناها : أظهرَ ، =

380 - وَ«مَنْ، وَمَا، مَهْما، وَأَيٌّ، وَالَّذِي» وَبِالفُرُوعِ حُكْمُهُ قَدِ احْتُذِي

381 - وَ«أَيْنَ» مِثْلُ «حَيْثُ» في المَكَانِ كَذَا «مَتَىٰ، أَيَّانَ» في الزَّمَانِ

382 - وَالنَّكِرَاتُ في سِيَاقِ نَفْيِهَا تَعُمُّ، كَالفِعْلِ الَّذِي في طَيِّهَا

383 - وَالخُلْفُ في نَفْيِ المُسَاوَاةِ أَتَىٰ وَالمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ فِيهِ ثَبَتَا

384 - وَمُثْبَتُ الأَفْعَالِ لا يَعُمُّ أَقْسَامَهَا، وَمِنْ سِوَاها[1] الحُكْمُ

385 - وَفِي خِطَابِ النَّاسِ بِالسَّوَاءِ يَنْدَرِجُ العَبِيدُ كَالنِّسَاءِ

386 - إِلَّا إِذَا ما خُصَّ بِالدَّلِيلِ حُكْمُ الفَرِيقَينِ عَلَىٰ التَّفْصِيلِ

387 - وَسَالِمُ الجَمْعِ مِنَ المُذَكَّرِ لا يَشْمَلُ النِّسَاءَ عِنْدَ الأَكْثَرِ

388 - وَشَامِلٌ لَهُنَّ «مَنْ» شَرْطًا، وَفِي خِطَابِ وَاحِدٍ سِوَاهُ مُنْتَفِ

389 - وَمَنْ مَضَىٰ خِطَابُهُ في عَهْدِهِ لَيْسَ خِطَابًا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ

390 - وَمَا أَتَىٰ لِلْمَدْحِ أَوْ لِلذَّمِّ يَعُمُّ بِالخُلْفِ لأَهْلِ العِلْمِ

391 - وَمِثْلُ «يَا عِبَادِ» لِلرَّسُولِ وَغَيْرِهِ الأَكْثَرُ بِالشُّمُولِ

392 - وَعَكْسُهُ «يَا أَيُّهَا المُزَّمِّلُ» بِالعَكْسِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يُقْبَلُ

---

= قال الأزهري في «تهذيب اللّغة» (7 / 243): «وجاء خَفَيْتُ بمعنيين متضادَّين، وكذلك أخفيتُ في ما زعم أبو عبيدة. وكلامُ العربِ الجيّدُ أن يقال: خَفَيتُ الشّيءَ أَخفِيه أي: أظهرتُه.
وقال امرؤ القيس:

خَفاهُنّ مِن أنفاقِهنّ كأنّما خَفاهُنَّ ودقٌ مِن سحابٍ مركَّبِ

أخفيتُ الشّيءَ أي: سترتُه . . . واختفيتُ الشّيءَ أي: أظهرتُه، واستخفيتُ منه أي: تواريتُ».

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 والمعهد2، وفي بقيّة النسّخ: (سواه).

393 - ولا يَعُمُّ نَحْوُ : «خُذْ مِنْ مَالِي[1] صَدَقَةً» في أَخْذِهَا مِنْ مَالِ[2]

394 - وَعَنْ صَحَابِيٍّ : «نَهَىٰ عَنِ الغَرَرْ» يَعُمُّ كُلَّ غَرَرٍ لَدَىٰ النَّظَرْ

395 - وَمِثْلُ قَوْلِهِ : «قَضَىٰ بِالشُّفْعَهْ لِلْجَارِ» مُبْدٍ في العُمُومِ[3] نَفْعَهْ

396 - وَالأَخْذُ بِالعُمُومِ قَبْلَ البَحْثِ عَنْ[4] مُخَصِّصٍ مِمَّا بِهِ المَنْعُ اقْتَرَنْ

397 - وَإِنْ عَلَىٰ العِلَّةِ حُكْمٌ عُلِّقَا يَعُمُّ بِالقِيَاسِ شَرْعًا مُطْلَقَا

398 - وَقِيلَ : لا ، وَقِيلَ : بَلْ بِالصِّيغَةِ وَالأَوَّلُ الأَظْهَرُ في القَضِيَّةِ

399 - كَذَا مُخَاطِبٌ بِلَفْظٍ يَشْمُلُ في مُتَعَلَّقِ العُمُومِ يَدْخُلُ

## فصل (في التّخصيص)[5]

400 - وَقَصْرُ ما عَمَّ عَلَىٰ بَعْضِ الَّذي يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ «الخُصُوصُ» ، يَحْتَذِي[6]

401 - وفي المُخَصِّصَاتِ ما يَنْفَصِلُ وَبَعْضُهَا بِعَكْسِهِ يَتَّصِلُ

402 - وَهْوَ عَلَىٰ اسْتِثْنَا ، وَشَرْطٍ ، وَبَدَلْ بَعْضٍ ، وَغَايَةٍ ، وَوَصْفٍ اشْتَمَلْ

403 - وَغَيْرُ شَرْطٍ إِنْ أَتَىٰ ، وَالبَدَلِ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ عَاطِفٍ لِلْجُمَلِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مال) ، وما أثبتناه أقربُ إلىٰ المعنىٰ المراد ، وهو أنّ اسمَ الجنسِ المعرّفَ المجموعَ يعمُّ في أفرادِ الجنس ، وبه ـ أيضًا ـ يسلم البيتُ مِن الإيطاء .

(2) كذا في عامّة النّسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (مِن مالي) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مبدٍ للعموم) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي المخطوطة التّونسيّة : (قبل الأخذ عن) .

(5) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامّة النّسخ .

(6) قال في «بلوغ السّول» (ص 170) : «وقوله : (يحتذي) تتميمٌ للبيت» .

404 - يَخُصُّهُ النُّعْمَانُ بِالأَخِيرِ ... وَغَيْرُهُ ليس بِذِي تَحْجِيْرِ[1]

405 - لَكِنَّ لِلشَّرْطِ خُصُوصًا عِنْدَهُ ... فَلِلْجَمِيعِ مِثْلَهُمْ[2] قَدْ رَدَّهُ[3]

406 - وَمَا مِنَ الْمُخَصِّصَاتِ مُنْفَصِلْ[4] ... فَإِنَّهُ عَلَىٰ ضُرُوْبٍ يَشْتَمِلْ

407 - فَمُطْلَقُ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ ... بِالنَّصِّ، وَالمَفْهُومِ، دُونَ آبِ

408 - وَالعَقْلِ، وَالحِسِّ، مَعَ الإِجْمَاعِ ... وَالخُلْفُ في القِيَاسِ ذُو أتباعِ[5]

409 - فَمَالِكٌ وَسَائِرُ الأَئِمَّهْ ... وَالأَشْعَرِيُّ مُعْمِلُونَ حُكْمَهْ

410 - وَكُلُّهَا مُخَصِّصٌ لِلسُّنَّهْ ... وَفي الكِتَابِ[6] مِثْلُ ذَاكَ هُنَّهْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ اضطرابٌ، ففي نسخة حبيبنا وشرح اباه1 : (وغيرُه لبَدْو ذي تحجير)، وفي المعهد1 : (للبدء ذي تحجير)، ولا يخفىٰ ما في حمْلِ كلٍّ منها علىٰ المراد مِن تعسف. وما أثبتُّه دالٌّ علىٰ المعنىٰ المرادِ مطابقةً، وهو ما صوَّبها به الشّيخ محمد فال بن بَابَ «اباه» في «شرحه للمرتقىٰ» دونَ أن يطّلع عليه في نسخة.

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (كلهم).

(3) كذا في جميع النّسخ، بما فيها نسخةُ الأسكوريال، وفي نسخة اباه1 : (مُذ ردَّه)، ولا يتّضح لي توجيهُه.

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (ينفصل)، ومعناهما واحدٌ، ولكنّ ما أثبتُّه أرجحُ؛ لتأيُّده بقول الناظم في «المهيع»:

ونوعُها الثّاني يُسَمىٰ المنفصِلْ ... لكنَّه علىٰ ضروبٍ يشتَمِلْ

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، ومعناه: أنّ شقي الخلافِ كليهما في التّخصيص بالقياس اتّبعَتْه جِلّةٌ مِن العلماء.

وفي عامّة النّسخ: (والخلف في القياس للأتباع)، وفي نسخة المعهد1 : (والخلف في القياس والأتباعِ)، وتوجيهُها - إن ثبتت - أنّه اختُلف في القياس: هل يخصِّص العمومَ؟ كما اختلف في أتْباعِ القياس؛ كالمصلحةِ المرسلة، وقولِ الصّحابيّ، وغيرهما مِن الأدلّة المختلف فيها.

(6) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ: (وللكتاب)، وما أثبتُّه أولىٰ؛ لتأديته المعنىٰ المرادَ دونَ استكراه.

411 - وَعَمَّ مَعْطُوفٌ عَلَىٰ ما خُصِّصَا وَمَـا عَـلَيْـهِ عَـطْـفُ مـا تَخَصَّـصَا

412 - كذاكَ ما الرَّاوِي[1] لَهُ مُخَـالِفُ وَالقَوْلُ بِالتَّخْصِيصِ فِيهَـا[2] سَـالِفُ

413 - وَالعُرْفُ كَالعَادَةِ فِيهِ خُلْفُ وَالمَـنْـعُ تَـرْجِيـحٌ بِـهِ مُحْتَفُّ

414 - وَمِثْلُ هَـذَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ لِلْبَعْضِ : لا يُخَصُّ لِلْجُمْهُورِ

415 - وَمِثْلُهُ إِنْ وَافَقَ العُمُومَا مُخَصِّصٌ لا يَرْفَعُ التَّعْمِيمَا

416 - وَخُصَّ لِلْوَاحِدِ بِالمُسْتَثْنَىٰ أو بَـدَلٍ ، وَقِيـلَ لا يُسْتَثْنَىٰ

417 - وَحُجَّةً يَبْقَىٰ لَدَىٰ المَوَارِدِ عَلَىٰ المَجَازِ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدِ

418 - وَالسَّبَبُ المَخْصُوصُ عِنْدَ الشَّافِعِي يُخَصِّصُ العُمُومَ في المَوَاقِعِ

419 - وَالوَاجِبُ العُمُومُ عِنْدَ الأَكْثَرِ فِي ما اسْتَقَلَّ دُونَـهُ في النَّظَرِ

420 - وَغَيْرُ ما اسْتَقَلَّ يَتْبَعُ السَّبَبْ في كُلِّ حَالٍ ، ذَاكَ أَمْرٌ قَدْ وَجَبْ

421 - وَجَازَ في مُخَصِّصٍ تَأْخِيـرُهُ كـ«نَحْنُ»[3] مَعْ «يُوصِيكُمُ» تَقْرِيـرُهُ

422 - كَذَاكَ تَبْلِيغُ الرَّسُولِ الحُكْمَا وَاخْتِيرَ في البَعْضِ وَبَعْضٌ عَمَّا

423 - وَعِنْدَ مَالِكٍ أَقَلُّ الجَمْعِ ثَلاثَـةٌ ، وَاثْنَانِ عَنْهُ مَرْعِي

424 - وَلَفْظُ ما قَدْ خَصَّ أَوْ قَدْ عَمَّ في مَدْلُولِهِ أو عَكْسُهُ[4] قَدِ اقْتُفِي

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وعمّ ما الرّاوي) .

(2) كذا في النّسخة التّونسيّة و«بلوغ السول» والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (فيه) ، وما أثبتُّه أرجح ؛ لأنّ الضّميرَ فيه يرجع إلى المسائل الثّلاث .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بنحن) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (وعكسه) ، ولعلَّ هذه أصحُّ ؛ =

# الاستثناء

425 - وَحُكمُهُ[1] الإِخْـرَاجُ بِـالأَدَاةِ بَـعْـضًـا مِـنَ المَـنْـفِـيِّ لِـلإِثْـبَـاتِ

426 - أَوْ بَعْضَ مُثْبَتٍ إِلَىٰ النَّفي[2] ، وَقَدْ كَـانَ لَـهُ الـدُّخُـولُ قَـبْـلُ يُـعْـتَمَدْ

427 - بِالعِلْمِ ، أَوْ بِالظَّـنِّ ، وَالـجَـوَازِ فَالعِلْـمُ في النُّصُـوصِ[3] بِامْتِيَـازِ

428 - وَالظَّنُّ في العُمُومِ وَالظَّوَاهِرِ وَجَـازَ في ظَـرْفٍ وَحَـالٍ ظَـاهِـرِ

429 - وَمَنْ سِوَىٰ القَاضِي يُجِيزُ اسْتِثْنَا أَكْـثَـرَ مـا مِـنْـهُ يُـرَىٰ الْمُـسْـتَـثْـنَىٰ

430 - وَكَادَ أَنْ يُـمْـنَعَ بِاتِّفَـاقِ إِتْيَـانُ ما اسْـتُثْنِيَ لِاسْـتِغْرَاقِ[4]

431 - وَفَصْلُهُ يُـمْـنَعُ ، وَالْمَنْقُولُ عَـنِ ابـن عَـبَّـاسٍ لَـهُ تَـأْوِيـلُ

432 - وَشَفْعُ ما اسْتُثْنِيَ مِنْ مُسْـتَثْنَىٰ[5] كَالأَصْلِ[6] ، وَالوَتْـرُ كَفَـرْدٍ عَنَّـا

---

= لأنّ المرادَ أنّ العامَّ يُحمَل علىٰ عمومِه ، والخاصّ علىٰ خصوصِه ، وقد تَنقلِبُ الآية ، فيراد بالعامِّ الخصوصِ ، أو يراد بالخاصِّ العمومُ ، قال في «المهيع» :

والـلّـفـظُ في الـخـصوصِ والعـمومِ في أربـعٍ يُـحـصَر بالتّـقـسيمِ
إذ كـلُّ نـوعٍ منـهـا قـد أُطلِـقا إمّـا لِـمِـثْـلٍ أو لـعكسٍ مطلقا

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (وحدُّه) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (مثْبت لمنفي) .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (بالنُّصوصِ) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (استثنِيْ للاستِغراق) .

(5) كذا في النّسخة التّونسيّة ونسخة المعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (وشفع ما استثنيْ من المستثنَىٰ) .

(6) كذا في نسختي تونس والأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (كالوصل) ، وما أثبتُّه أرجح ، قال في «المهيع» :

فصلٌ ، والاستثناءُ إن تَعدَّدَا ولم يكُن في قصَّةٍ منفردا
الزّوجُ راجعٌ لحكمِ أصلِهِ والفردُ كالأولِ في محلِّهِ

433 - وَمِثْلُهُ في اللَّفْظِ لا في المَعْنَى ... مُنْقَطِعٌ مِنْ نَوْعَيِ المُسْتَثْنَى

434 - وَإِنَّمَا يَصْلُحُ[1] مَعْ تَعَذُّرِ ... مُتَّصِلٍ ورَابِطٍ[2] مُقَدَّرِ

## المطلق والمقيَّد

435 - «المُطْلَقُ» المُفِيدُ لِلْمَاهِيَّهْ ... مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يَقْتَضِي وَصْفِيَّهْ

436 - وَيُكْتَفَى بِأَيِّ فَرْدٍ وُجِدَا ... مِنْهُ لَدَى الحُكْمِ بِحَيْثُ وَرَدَا

437 - وَمَا بِوَصْفٍ أَوْ سِوَاهُ بُيِّنَا ... فَهْوَ «مُقَيَّدٌ» ، وَقَدْ تَعَيَّنَا

438 - وَكُلُّ مُطْلَقٍ فَلَيْسَ يُوجَدُ ... إِلَّا إِضَافِيًّا ، كَذَا المُقَيَّدُ

439 - فَاحْكُمْ لِمُطْلَقٍ بِمَا لَهُ بَدَا ... وَاحْمِلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ المُقَيَّدَا

440 - وَمَا أَتَى فِي مَوْضِعٍ مُقَيَّدَا ... وَفِي سِوَاهُ مُطْلَقًا - أَيْضًا - بَدَا

441 - فَإِنْ يَكُ الحُكْمُ بِهِ وَالسَّبَبُ ... مُتَّفِقَيْنِ : حُكْمُ قَيْدٍ يَجِبُ

442 - وَإِنْ يَكُنْ مُخَالِفًا فِي وَاحِدِ ... فَالخُلْفُ فِي المَذْهَبِ فِي المَوَارِدِ

443 - وَقَيَّدَ المُطْلَقَ فِيهِ الشَّافِعِي ... وَالقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِثْلُ المَانِعِ

## الأمر والنّهي

444 - الأَمْرُ[3] لِلْوُجُوبِ لا لِلنَّدْبِ ، إِنْ ... جُرِّدَ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يَقْتَرِنْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (يصحُّ) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي المعهد1 : (مع رابطٍ) ، وهذه الأخيرةُ أوضح في المعنى الّذي قرّر به الشّيخُ الوَلاتيُّ البيتَ ؛ لعدم اللَّبس ، و رواية العطف بالواو قد يظنّ فيها أنه أراد : مع تعذُّرِ متّصلٍ ، وتعذُّرِ رابطٍ مقدّر ، وهو غيرُ مرادٍ ، كما تقدّم تفصيلُه في مقدّمة التّحقيق .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي اباه1 : (والأمرُ) .

445 - وَهْوَ إِنِ احْتَفَّتْ بِهِ قَرِيْنَهْ فَمُقْتَضَاهَا مُقْتَضٍ تَعْيِينَهْ

446 - وَلَيْسَ لِلْفَوْرِ ولا التَّكْرَارِ وَالنَّهْيِ عَنْ ضِدٍّ ، عَلَىٰ المُخْتَارِ

447 - وَمَا عَلَىٰ ثَابِتِ عِلَّةٍ ثَبَتْ فَهْوَ مُكَرَّرٌ إِذَا تَكَرَّرَتْ

448 - وَالأَمْرُ إِنْ عَاقَبَهُ مِثْلٌ ، وَلَا مَانِعَ لِلتَّكْرَارِ ، وَالعَطْفُ خَلا[1]

449 - فَقِيلَ : بِالأَمْرَيْنِ في ذَاكَ العَمَلْ وَقِيْلَ : بِالتَّأْكِيدِ[2] ، وَالوَقْفُ انْتَقَلْ

450 - وَالأَرْجَحُ التَّأْسِيسُ مَعْ عَطْفٍ فَإِنْ رَجَحَ تَأكِيدٌ[3] بِعَادِيٍّ قُرِنْ

451 - فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ وَإِلا فَالوَقْفُ فِيهِ حُكْمُهُ تَجَلَّىٰ

452 - وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ الأَمْرُ حَرِي بِمُقْتَضَىٰ الإِجْزَاءِ عِنْدَ الأَكْثَرِ

453 - وَهْوَ عَلَىٰ التَّخْيِيرِ مُسْتَقِيمُ بِوَاحِدٍ ، وَمِثْلُهُ التَّحْرِيمُ

454 - وَالأَمْرُ بَعْدَ الحَظْرِ مُسْتَفَادُ إِبَاحَةٍ ، كَـ«انْتَشِرُوا» ، «فاصْطَادُوا»[4]

455 - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ ، وَالوَقْفُ نُقِلْ وَبَعْدَ الاِسْتِئْذَانِ كَالحَظْرِ حُمِلْ

456 - وَالأَمْرُ بِالأَمْرِ بِشَيْءٍ لا يُرَىٰ أَمْرًا بِهِ ، كَـ«قُلْ لِزَيْدٍ : انْظُرَا»

457 - وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ تَجَرَّدَا أَوْ مَعْ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا اعْتَمَدَا

458 - وَبِاقْتِضَاءِ الفَوْرِ ، وَالتَّكْرَارِ ، لا أَمْرٍ بِضِدٍّ قَالَ مَنْ تَنَبَّلا[5]

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة اباه1 : (جلا) ، ولا أعرف لها توجيهًا . وما شرَح به الشّيخُ ابّاه البيتَ يتماشىٰ مع ما أثبتناه .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة اباه1 : (للتّوكيد) .

(3) كذا في نسختي تونس والأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (توكيد) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (واصطادوا) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لموافقة لفظ الآية المشار إليها .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (تبتَّلا) .

459 - وَالنَّهْيُ فِي الْمَنْهِيِّ عَنْهُ يَقْتَضِي فَسَادَهُ ، وَالقَاضِ عَكْسًا يَرْتَضِي

460 - وَقَوْلُ فَخْرِ الدِّينِ فِي العِبَادَهْ كَقَوْلِ الاكْثَرِينَ لا فِي العَادَهْ

461 - وَالنَّهْيُ ضِدُّ الأَمْرِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ تَوَارَدَا فَبِاعْتِبَارٍ يَقْتَرِنْ

462 - فَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَخُصُّ أَصْلَهُ أَوْ مَا لَهُ جَاوَرَ ، أَوْ وَصْفًا لَهُ

463 - فَالأَمْرُ وَالأَوَّلُ لَنْ يَجْتَمِعَا إِذْ يَسْتَحِيلُ : «افْعَلْ ، وَلا تَفْعَلْ» مَعَا

464 - فَتَائِبٌ يَخْرُجُ مِمَّا قَدْ غَصَبْ مُمْتَثِلٌ بِفِعْلِهِ[1] لِمَا يَجِبْ

465 - وَعَنْ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ إِثْمُهُ مُسْتَصْحَبٌ حَالَ الخُرُوجِ حُكْمُهُ

466 - وَالأَمْرُ مَعْ نَهْيٍ عَنِ الْمُجَاوِرِ جَمْعُهُمَا يُمْكِنُ دُونَ حَاجِرِ

467 - مِثْلُ الصَّلاةِ فِي مَكَانٍ مُغْتَصَبْ[2] أَوْ وَقْتِ أَنْ يُمْنَعَ مِمَّا قَدْ وَجَبْ

468 - فَيُجْعَلُ الأَمْرُ بِهِ لأَصْلِهِ وَيُقْصَرُ النَّهْيُ عَلَى مَحَلِّهِ

469 - وَالنَّهْيُ عَنْ وَصْفٍ بِهِ الخُلْفُ اجْتُلِي وَمَالِكٌ الحَقَهُ بِالأَوَّلِ

470 - مِثْلُ الصِّيَامِ مُقْتَضًى بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ النَّحْرِ

471 - وَكَالطَّوَافِ ، الأَمْرُ بِاتِّبَاعِهِ مَعْ نَهْيِ مَنْ أَحْدَثَ عَنْ إِيقَاعِهِ

472 - وَيَبْطُلُ الوَصْفُ لَدَى النُّعْمَانِ لا غَيْرُ ، إِذْ[3] يَعُدُّهُ كَالثَّانِي

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (لفعله) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (في المكانِ المُغْتصب) .

(3) كذا في نسخة تونس ، وفي نسخة الأسكوريال : (أن) ، ومعناهما واحدٌ ، وفي عامّة النّسخ : (ذا) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لموافقته للمعنى المرادِ دون تقديرٍ ، وتحتاج رواية (ذا) إلى تقديرِ استئنافٍ بياني ؛ كما تقدّم تفصيلُه في مقدّمة التّحقيق .

473 - وَحَـالُ ما أُبِيحَ مَعْ نَهْيٍ يَرِدْ كَـحَـالِ مَـأْمُـورٍ بِـهِ فِي ما قُـصِـدْ

474 - كَالنَّهْيِ حَالَ الحَيْضِ عَنْ طَلاقِ أَوْ سَـفَـرٍ في حَـالَـةِ الإِبَـاقِ

475 - وَإِنْ أَتَىٰ بَعْدَ الوُجُوبِ الأَكْثَرُ مَـنْ قَـالَ بِـالتَّـحْـرِيمِ ذَاكَ يُشْعِرُ

476 - وَلِـلإِبَـاحَـةِ الأَقَـلُّ تَـالِي وَالـوَقْـفُ فِـيـهِ لأبي المَـعَـالي

## النّسخ

477 - النَّسْخُ غَـيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَقْلا وَقَـدْ أَتَـىٰ شَرْعًـا ، وَصَـحَّ نَقْلا

478 - وَالحَـدُّ فِيهِ : رَفْـعُ حُكْمٍ شَرعًا قَـدْ سَبَـقَ الـعِـلْـمُ بِـهِ أَنْ يُـرْفَـعَـا

479 - يَـدْخُـلُ فِي السُّنَّةِ وَالكِتَابِ إِذْ بِهِـمَا الـنَّـسْـخُ بِـلا ارْتِـيَـابِ

480 - وَمَـا عَـدَا هَذَيْنِ يُلْفَىٰ رَاسِخَا وَلا يَـكُـونُ لِـسِـوَاهُ نَـاسِـخَا

481 - وَمَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا فِي المُصْحَفِ لَـيْـسَ بِـنَـسْـخٍ لِمُـزَالِ الأَحْـرُفِ

482 - وَتُنْسَخُ الآيَـاتُ بِالآيَـاتِ وَاخْتَلَفُـوا بِالمُتَوَاتِـرَاتِ[1]

483 - وَالنَّسْخُ بِالآحَادِ فِي ذَاكَ امْتَنَعْ عِـنْـدَ سِـوَىٰ الـبَـاجِـيِّ ، وَهْـوَ المُتَّبَعْ

484 - وَالنَّسْـخُ فِي تِـلَاوَةٍ أَوْ حُكْـمٍ اَوْ كِـلَـيْـهِـمَا مَـعًـا جَـوَازَهُ رَوَوا[2]

485 - وَسُـنَّـةٌ بِهَا وَبِالقُـرآنِ[3] مَـعْ خُلْـفٍ بِآحَـادٍ تَوَاتُـرًا رَفَـعْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (في المتواترات) . وما أثبتناه أرجحُ لفظا ؛ لمناسبته لقوله : (بالآيات) وقوله : (بالآحاد) ، وأرجحُ مِن جهةِ المعنىٰ ؛ لتأديته المعنىٰ المرادَ دون إضمار .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (رأوا) .

(3) كذا في الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (القرَان) .

486 - وَالنَّسْخُ لِلْفَحْوَىٰ وَيَبْقَىٰ الأَصْلُ ... يُمْنَعُ ، وَالعَكْسُ الجَوَازَ يَتْلُو
487 - وَغَيْرُ ما يُخْتَارُ ذُوْ قَوْلَيْنِ ... بِالمَنْعِ وَالجَوَازِ في الأَمْرَيْنِ
488 - وَيُعْلَمُ النَّسْخُ مِنَ النَّصِّ عَلَىٰ ... رَفْعٍ وَمِنْ إِجْمَاعِ مَنْ قَبْلُ خَلا
489 - كَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَىٰ ثُبُوتِ ... نَقِيضٍ اَوْ ضِدٍّ فَذَاكَ يُوتي
490 - وَالحُكْمُ أَوْ ما يَقْتَضِيهِ المُنْتَسِخْ ... وَالشَّرْطُ تَأْخِيرُ الَّذِي بِهِ نُسِخْ
491 - وَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهِ يُعْلَمُ ... وَالعِلْمُ بِالوَقْتَيْنِ - أَيْضًا - مُعْلِمُ
492 - وَمِنْ حَدِيثِ مَنْ يُعَدُّ هَالِكَا ... قَبْلَ رِوَايَةِ الأَخِيرِ ذَالِكَا
493 - وَدُونَ إِبْدَالٍ وَمَعْهُ يُلْفَىٰ ... بِالمِثْلِ أَوْ أَثْقَلَ أَوْ أَخَفَّا
494 - وَذُو الوُجُوبِ فِيهِ نَسْخٌ يَقَعُ ... لأَصْلِهِ لا لِلْجَوَازِ يَرْجِعُ
495 - وَالنَّسْخُ مِنْ حِينِ البَلاغِ[1] يَثْبُتُ ... وَالقَوْلُ مِنْ حِينِ الوُقُوعِ أَثْبَتُ
496 - وَجَازَ قَبْلَ قُدْرَةٍ عَلَىٰ العَمَلْ ... وَالجُزْءُ إِنْ يُنْقَصْ بِهِ النَّسْخُ حَصَلْ
497 - في ذلِكَ الجُزْءِ وَيَبْقَىٰ أَصْلُهُ ... وَالشَّرْطُ إِنْ يُرْفَعْ كَذَاكَ[2] مِثْلُهُ
498 - وَفي مَزِيدٍ لَمْ يَجُزْ تَعَلُّقَا ... بِأَوَّلٍ لا نَسْخَ فِيهِ مُطْلَقَا
499 - وَهْوَ كَمَا أُوجِبَتِ الصَّلاةُ ... وَبَعْدَهَا أُوجِبَتِ الزَّكَاةُ
500 - وَذُو تَعَلُّقٍ أَبَىٰ أَنْ يُقْتَصَرْ ... عَلَىٰ سِوَاهُ النَّسْخُ فِيهِ قَدْ ظَهَرْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (البلوغ) ، ولعلّه الأرجحُ ؛ ليتناسبَ مع قوله : (الوقوع) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (فذاك) .

501 - كَمِثْلِ أَنْ أُوجِبَ رَكْعَتَانِ وَزِيدَ في إِقَامَةٍ ثِنْتَانِ

502 - وَالخُلْفُ فِي ما يَقْبَلُ اقْتِصَارَا لَكِنَّ قَوْلَ النَّسْخِ لَنْ يُخْتَارَا

503 - وَذَا كَمَا لَوْ زِيدَ في الحُدُودِ عشرٌ على مقدارها المَحْدُودِ[1]

504 - وَإِنْ عَرَا أَصْلَ القِيَاسِ رَفْعُ فَفِي الأَصَحِّ لَيْسَ يَبْقَى الفَرْعُ

## الدّليل الثّاني : السّنّة

505 - لِلْقَوْلِ وَالفِعْلِ وَلِلإِقْرَارِ قُسِّمَتِ السُّنَّةُ بِانْحِصَارِ

506 - قَوْلُ الرَّسُولِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ فِي مَأْخَذِ الأَحْكَامِ كَالقُرْآنِ

507 - وَالفِعْلُ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ فِي العَادَهْ فَفِي اقْتِفَاءِ نَهْجِهِ السَّعَادَهْ

508 - وَهْوَ لِمُطلق[2] الجَوَازِ يَقْتَضِي فَحَسْبُنَا مِنْهُ الرِّضَى بِمَا رَضِي

509 - وَفِي العِبَادَةِ ؛ فَمَا دُونَ السَّبَبْ قِيلَ : عَلَى النَّدْبِ ، وَقِيلَ : بَلْ[3] وَجَبْ

510 - وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ لأَمْرٍ امْتَثَلْ فَالحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ ذَاكَ المُمْتَثَلْ

511 - وَإِنْ يَكُنْ مُبَيِّنًا فَذَا الَّذِي حَذْوَ مُبَيَّنٍ بِهِ قَدِ احْتُذِي

512 - وَثَابِتٌ ما فَعَلَ الرَّسُولُ لَنَا ، سِوَى ما خَصَّهُ الدَّلِيلُ

513 - وَلِلْبَيَانِ الفِعْلُ ذُو تَحْصِيلِ مِنْ نَسْخٍ اَوْ تَخْصِيصٍ اوْ تَأْوِيلِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي نسخة اباه1 و«بلوغ السّول» : (مثالُه التّغريبُ للمحدود) ، وفي المعهد1 : (مثل صلاة زيد في المحدود) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (لمقتضى) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (قد) .

514 - وَإِنْ يُعَارِضْ فِعْلُهُ ما قَالا[1] فَرَاجِحٌ مَنْ رَجَّحَ المَقَالا

515 - لَكِنْ مَعَ التَّحْقِيقِ لِلتَّارِيخِ يُعَدُّ أَوَّلٌ مِنَ المَنْسُوخِ

516 - وَإِنْ رَأَىٰ الرَّسُولُ فِعْلًا أَوْ سَمِعْ قَوْلًا وَلَمْ يُنْكِرْ فَذَا مِمَّا اتُّبِعْ

517 - إِنْ كَانَ لا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ عَادَهْ وَإِنْ يَكُنْ يَخْفَىٰ فَلا إِفَادَهْ

## فصل (في الأخبار)[٢]

518 - ثُمَّ تَقَسَّمَتْ لَدَىٰ الإِسْنَادِ إِلَىٰ تَوَاتُرٍ ، وَلِلآحَادِ

519 - فَالأَوَّلُ المُفِيدُ حُكْمَ القَطْعِ هُوَ الَّذِي انْتِقَالُهُ بِجَمْعِ

520 - يَبْعُدُ في العَادَةِ أَنْ تَوَاطَؤُوا عَلَىٰ خِلافِ الصِّدْقِ أَوْ تَمَالَؤُوا

521 - وَحُدَّ مِثْلَ[3] النُّقَبَا ، أَوْ أَرْبَعَهْ وَقِيلَ : مِثْلَ مَنْ يُقِيمُ الجُمُعَهْ

522 - أَوْ قَوْمِ مُوسَىٰ ، أَوْ كَأَهْلِ بَدْرِ وَاخْتَارَ فَخْرُ الدِّينِ تَرْكَ الحَصْرِ[4]

523 - والحَقُّ[5] فِيهِ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ وَمَا عَلَىٰ عَدَالَةٍ تَوَقُّفُ

524 - وَقَطَعَ القَاضِي بِأَنَّ الأَرْبَعَهْ بَيِّنَةٌ ، لَيْسَتْ بِعِلْمٍ مُتْبَعَهْ

---

(1) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (مَقالا) .

(2) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامّة النّسخ .

(3) كذا نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (والحدُّ مثلُ) .

(4) أورد في النّسخة التّونسيّة ههنا بعد هذا البيتِ بيتَ :

فمالكٌ وسائرُ الأئمَّهْ والأشعريُّ : معملون حكمَه

وهو هنا مقحَم ، كرِّر به البيتَ رقَم (409) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسختي تونس والمعهد : (فالحقُّ) ، والفاءُ السّببيّةُ مشعرةٌ بترتيبِ الحكم على ما قبلَه ، وهو عدمُ تحديدِ التّواتر بعددٍ ، وهذا يرجِّح أنّ البيتَ قبلَه في نسخةِ تونس مقحَمٌ في هذا الموضع .

525 - وَشَرْطُـهُ : اسْتِفَادَةٌ لِمَا عُلِمْ بِالحِسِّ لا مِنْ نَظَرٍ بِهِ حُكِمْ

526 - وَتَسْتَوِي مَعْ طَرَفَيْهِ فِيهِ وَاسِطَةٌ فِي كُثْرِ نَاقِلِيهِ

527 - وَيَحْصُلُ العِلْمُ لَنَا بِالخَبَرِ مِنْ طُرُقٍ سِوَاهُ لِلْمُعْتَبَرِ[1]

528 - فَهْوَ مِنَ الإِجْمَاعِ ذُو حُصُولِ وَخَبَرِ اللهِ أَوِ الرَّسُولِ[2]

529 - وَقَوْلِ مَنْ وَافَقَهُ مُصَدِّقَا أحدُها[3] العِلْمَ يُفِيدُ مُطْلَقَا

530 - وَالقَوْلُ فِي مُجْتَمَعٍ جَمِّ العَدَدْ فَلَمْ يُكَذِّبُوا بِهِ العِلْمُ اطَّرَدْ

531 - وَعَنْ أبي المَعَالِ وَالغَزَّالِي يَحْصُلُ مِنْ قَرَائِنِ الأَحْوَالِ

532 - كَذَاكَ بِاثْنَيْنِ حُصُولُ العِلْمِ دُونَ قَرِينَةٍ لَدَى ابنِ حَزْمِ

## فصل (في مراتب رواية الصّحابي)[4]

533 - لَفْظُ الصَّحَابِيِّ لَهُ مَحْمَلٌ جَلِي أَوْضَحُهُ : «سَمِعْتُهُ ، وَقَالَ لِي»

534 - وَمِثْلُهُ : «حَدَّثَنِي ، أَخْبَرَنِي» فَالكُلُّ نَصٌّ فِي التَّلَقِّي البَيِّنِ[5]

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (في المعتبَر) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقيّة النّسخ : (الإله والرّسول) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (آحادها) . وما أثبتُّه متعين ؛ لأنّه يؤدّي المعنىٰ المطلوبَ مِن أنّ قولَ مَن وافقه أحدُ المذكوراتِ مِن كلامِ الله والرّسولِ ﷺ والإجماعِ حال كونِه مصدِّقًا له فإنّه يفيدُ العلمَ .
وقد تسبّب هذا التّصحيف في عدمِ فهمِ العلّامةِ الوَلاتيِّ للبيت ، وتفطّن الشّيخُ محمّد فال بن بابَ ، فصوّب التّصحيفَ بتصويبين ، يمشي أحدهما علىٰ ما في هذه النّسخة ، وقد تقدّم تفصيلُ ذلك في مقدِّمة التّحقيق .

(4) ما بين القوسين ساقطٌ مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيدٌ في عامّة النّسخ .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد 1 ، وفي بقيّة النسخ : (من كلِّ نصٍّ في التّلاقي بينّ) ، وقال في نسخة المعهد1 : (في التّلاقي) .

535 - وَبَعْدَهُ: «حَدَّثَ ،[1] قَالَ ، أَخْبَرَا» وَ«عَنْ رَسُولِ الله» مِثْلُهُ يُرَىٰ
536 - وَبَعْدَهُ : نَهَىٰ الرَّسُولُ ، أَوْ أَمَرْ وَفِي التَّلَقِّي[2] كُلُّ ذَاكَ قَدْ ظَهَرْ
537 - ثُمَّ «أُمِرْنَا» اجْعَلْهُ ، أَوْ «نُهِينَا» مُحْتَمِلا ، مُقْتَضِيًا تَبْيِينَا
538 - فَقَدْ[3] يَكُونُ فِيهِ ذَاكَ النَّاهِي أو عَكْسُهُ غَيْرَ رَسُولِ الله
539 - فَإِنْ يَكُنْ يُرْوَىٰ عَنِ الصِّدِّيقِ فَهْوَ مُبَيَّنٌ عَلَىٰ التَّحْقِيقِ
540 - وَاللَّفْظُ بِالسُّنَّةِ حَيْثُ أُطْلِقَا فَسُنَّةَ الرَّسُولِ يَعْنَي مُطْلَقَا
541 - وَمَا كَـ«كُنَّا» مُخْبِرًا بِوَاقِعِ فَقَابِلٌ لِغَيْرِ عَصْرِ الشَّارِعِ

## فصل (في رواية غير الصّحابي)[4]

542 - وَلَفْظُ غَيْرِهِ الَّذِي بِهِ اعْتُنِي : «سَمِعْتُهُ ، أَخْبَرَنِي ، حَدَّثَنِي»
543 - وَحَيْثُ قَالَ : «عَنْ رَسُولِ الله» فَمُرْسَلٌ ذَاكَ بِلا اشْتِبَاهِ
544 - وَهْوَ لَدَىٰ النُّعْمَانِ مِثْلُ مَالِكِ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِي المَدَارِكِ[5]
545 - ثُمَّ «نَعَمْ» لِسَائِلٍ عَنْ خَبَرِ ثُمَّ إِشَارَةٌ إِلَىٰ المُسْتَخْبِرِ[6]
546 - ثُمَّ الَّذِي يَقْرَؤُهُ لَدَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ عَلَيْهِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وبعدُ حدَّثَ وقال) .
(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وفي التّلاقي) .
(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وقد) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لاقتضاءِ الفاءِ ترتُّبَه علىٰ ما قبله .
(4) ما بين القوسين ساقطٌ مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيدٌ في عامّة النّسخ .
(5) ورد البيتان ـ هذا والّذي قبله ـ في نسخةِ الأسكوريال وعامّة النّسخِ بين مراتبِ الرّوايةِ الأربع ، ووردا في نسخة اباه1 بعد اكتمال المراتب قبل قوله : (والنّقل للحديث . . . إلخ) ، وهو الأرجح .
(6) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (مُستخبر) .

547 - وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالمَعْنَىٰ اقْتُفِي ... بِشَرْطِ أَنْ يَتْرُكَ الاَخْفَىٰ والخَفِي[1]

548 - مَعْ حِفْظِ مَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَهْ ... وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الإِفَادَهْ

549 - وَبِالجَوَازِ حَذْفُ بَعْضِ الخَبَرِ ... فِي غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَثْنَىٰ حَرِي

## فصل (في أقسام التّحمّل)[2]

550 - أَعْلَىٰ الرِّوَايَاتِ[3] السَّمَاعُ مُطْلَقَا ... مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ إِذَا ما نَطَقَا

551 - وَبَعْدَهُ قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ ... بِلَفْظِهِ مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ

552 - ثُمَّ سَمَاعُ قَارِئٍ ، وَبَعْدَهُ ... تَنَاوُلٌ لِمَا يَكُونُ عِنْدَهُ

553 - ثُمَّ إِذَا شَافَهَ بِالإِجَازَةِ[4] ... ثُمَّ إِذَا أَجَازَ بِالكِتَابَةِ[5]

554 - وَجَائِزٌ إِجَازَةُ المَوْجُودِ ... مُعَيَّنًا ، وَدُونَ مَا تَقْيِيدِ

555 - وَالخُلْفُ أَنْ يُجَازَ بِالإِمْكَانِ ... مَنْ سَيَكُونُ مِنْ بَنِي فُلانِ

556 - وَإِنَّمَا المَمْنُوعُ بِاتِّفَاقِ ... لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ بِالإِطْلاقِ

## فصل (في خبر الواحد)[6]

557 - وَخَبَرُ الآحَادِ[7] ظَنًّا حَصَّلا ... وَهْوَ بِنَقْلِ وَاحِدٍ فَمَا عَلا

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (للخفي) .

(2) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامّة النّسخ .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الرّواية) .

(4) في نسختي الأسكوريال وتونس : (الإجازَهْ) .

(5) في نسختي الأسكوريال وتونس : (الكتابهْ) . وما أثبتناه أرجح ؛ ليلاّ يختلَّ الرّويّ .

(6) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامّة النّسخ .

(7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (الواحد) .

558 - وَمَا رَوَىٰ عَـدْلٌ يَجُوزُ[1] عَقْـلا | تَعبـد بِـهِ ، وَصَـحَّ نَقْـلا

559 - وَهْوَ لأَهْلِ العِلْمِ أَصْلٌ مُعْتَمَدْ | عَلَىٰ شُرُوطٍ فِيهِ عَنْهُم تُعْتَمَدْ

560 - وَإِنَّ مِنْهَا أَنْ يَكُوْنَ مَـنْ[2] رَوَىٰ | مُمَيِّـزًا حَالَ السَّمَاعِ لا سِوَىٰ

561 - وَإِنْ[3] يُحَدِّثْ شَرْطُهُ الإِفْهَامُ | وَالعَـدْلُ وَالبُلُـوغُ وَالإِسْـلامُ

562 - وَكُـلُّ مَـنْ يَجْتَنِبُ الكَبَائِرَا | عَـدْلٌ إِذَا يَجْتَنِبُ الصَّغَائِرَا

563 - مَعْ كُلِّ ما يَقْدَحُ في المُـرُوءَةْ | مِمَّا مِنَ المُبَاحَـةِ[4] المَشْـنُوءَةْ

564 - وَمُنِعَ التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ | بِـوَاحِـدٍ ، وَعَكْسُـهُ الصَّحِيحُ

565 - بِنِسْبَةِ الـرُّوَاةِ لا الشُّهُـودِ | وَجَـازَ عَنْ بَعْضٍ بِلا تَقْيِيدِ

566 - وَقِيلَ : يَكْفِي فِيهِمَا الإِطْلاقُ | وَشَـارِطُ العِلْمِ لَـهُ وِفَـاقُ

567 - وَقِيـلَ : لا ، وَقِيلَ في التَّعْدِيلِ | وَالقَـوْلُ[5] بِالعَكْسِ مِنَ المَنْقُوْلِ

568 - وَالأَكْثَرُ المُقَدِّمُو[6] التَّجْـرِيح | وَقِيـلَ : بَلْ يُرْجَعُ لِلتَّرْجِيح

569 - وَفَاسِقٌ أو مَنْ[7] لَهُ حَالٌ جُهِـلْ | يُـرَدُّ ما يَرْوِيـهِ حَيْثُمَـا نُقِـلْ

570 - وَالخُلْفُ فِي ما قَدْ رَوَاه المُبْتَدِعْ | أَخْذًا وَتَرْكًا ، وَالصَّحِيحُ : يَمْتَنِعْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (يَصِحُّ) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (قد) .

(3) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (ومَنْ) .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (المباحِث) ، ولعلها تصحيفٌ سببه كتابة «المباحة» بالتّاء المفتوحة ، ثمّ قرئت المثنّاة بالمثلّثة ؛ كما تقدّم تفصيلُه في مقدّمة التّحقيق .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (وقيلَ) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (المقدِّمُ) .

(7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (ومَنْ) .

571 - وَكُلُّ مَنْ صَاحَبَهُ الرَّسُولُ حَازُوا بِهِ الفَضْلَ فَهُمْ عُدُولُ

572 - وَمَالِكٌ فِقْهُ الرُّوَاةِ مُشْتَرَطْ لَدَيْهِ ؛ إِذْ يَكْثُرُ بِالجَهْلِ الغَلَطْ

573 - وَإِنْ يَكُ النَّقْلُ مُبَيَّنَ الكَذِبْ فَغَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَرَدُّهُ يَجِبْ

574 - لِكَوْنِهِ مُخَالِفًا في الصُّورَهْ لِلْمُدَرَكِ المَعْلُومِ بِالضَّرُورَهْ

575 - أَوْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ المُقَرَّرِ[1] أو بِدَلِيلٍ[2] قاطِعٍ مُعْتَبَرِ

576 - أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعْ تَوَاتُرٌ فَبَانَ عَنْهُ وَارْتَفَعْ

577 - وَلَيْسَ بِالقَادِحِ فِيمَا قَدْ رَوَىٰ تَسَاهُلٌ ، إِلَّا الحَدِيثَ لا سِوَىٰ

578 - وَلا خِلافُ أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَلا أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ عُرْبٍ قَدْ خَلا

579 - كَذَاكَ لا يَقْدَحُ فِي ما جَاءَ بِهْ كَوْنُ الَّذِي يَرْوِي خِلافَ مَذْهَبِهْ

## الثّالث : الإجماع

580 - وَإِنَّ الإِجْمَاعَ لَأَصْلٌ مُتَّبَعْ في كُلِّ جِيلٍ[3] ، وَبِحَيْثُ ما يَقَعْ[4]

581 - وَإِنْ بَدَا فِيهِ خِلافُ رَافِضِي أَوْ خَارِجِيٍّ فَهْوَ غَيْرُ نَاقِضِ

582 - وَإِنْ يُخَالِفْ مَنْ لَهُ اعْتِبَارُ فَمَا لإِجْمَاعٍ بِهِ اسْتِقْرَارُ

583 - وَحَدُّهُ : اتِّفَاقُ أَهْلِ العِلْمِ في زَمَنٍ عَلَىٰ اتِّبَاعِ حُكْمِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (المقدر) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (الدليل) .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ : (حين) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ : (وَقَعْ) .

584 - وَعَنْ دَلِيلٍ اَوْ قِيَاسٍ يَنْعَقِدْ وَعَنْ أَمَارَةٍ ، وَكُلٌّ اعْتُمِدْ[1]

585 - وَإِنَّمَا الخِلافُ فِيهِ بَادِ إِذَا أَتَىٰ عَنْ خَبَرِ الآحَادِ

586 - وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَىٰ الصَّحَابَهْ وَالظَّاهِرِيُّ جَاعِلٌ[2] ذَا دَابَهْ

587 - وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ تَعْيِينُ العَدَدْ دَلِيلُهُ السَّمْعُ بِحَيْثُ مَا وَرَدْ

588 - وَلا وِفَاقُ مَنْ يَكُونُ بَعْدُ فَذَاكَ عَنْ وُجُودِهِ يَصُدُّ

589 - وَفِي انْقِرَاضِ العَصْرِ خُلْفٌ وَضَحَا وَالمَنْعُ لِاشْتِرَاطِهِ قَدْ صُحِّحَا

590 - وَكُلُّ إِجْمَاعٍ بِعَصْرٍ وُجِدَا فَوَاجِبٌ لَهُ اتِّبَاعٌ سَرْمَدَا

591 - وَالاتِّفَاقُ بَعْدَ الافْتِرَاقِ يَجُوزُ أَنْ يَقَع عَلَىٰ[3] الإِطْلاقِ

592 - وَحَيْثُمَا لأَهْلِ عَصْرٍ قَدْ خَلا قَوْلانِ فِي الحُكْمِ لَهُمْ[4] ، فَمَا عَلا

593 - فَلا يُجِيزُ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِحْدَاثَ قَوْلٍ زائِدٍ[5] لِلآخِرِ

594 - وَجَائِزٌ أَنْ يُحْدَثَ الدَّلِيلُ لِلأَكْثَرِينَ ، وَكَذَا التَّأْوِيلُ

595 - وَلَيْسَ غَيْرُ القَاضِ بِالمُعْتَبِرِ فِي شَيْءٍ اجْمَاعَ لَفِيفِ البَشَرِ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (وكلٌّ ما اعتمد) . وما أثبتُّه متعيِّنٌ ؛ لتحقيقِ المعنىٰ المراد ، وهو أنّ المعتمَد أنّ مستنَد الإجماعِ قد يكون دليلًا مِن كتابٍ ، أوسنّةٍ ، أو إجماعٍ ، أو قياسٍ ، أو أمارةٍ غيرِ القياس .

(2) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (جاعلًا) .

(3) كذا في جميع النّسخ ، بالإدغام الكبير ، ولا عيب فيه ؛ فقد قُرِئ به في السّبع المتواترة ؛ قرأ به السّوسيُّ عن أبي عمرٍو بن العلاء .

(4) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (في الحكم قولان لهم) .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (قول ثالث) . وما أثبتُّه أولىٰ ؛ لكونه أعمَّ ، فيَشمَل اختلافَهم علىٰ أكثرَ مِن قولين .

596 - وَكُلُّ عِلْمٍ يَرْتَضِيهِ النَّظَرُ ... إِجْمَاعُ أَهْلِهِ بِهِ مُعْتَبَرُ

597 - ثُمَّ السُّكُوتِيُّ : مِنَ الإِجْمَاعِ ... وَحُجَّةً رَآهُ ذُو النِّزَاعِ

598 - وَمَالِكٌ تَقْدِيمُهُ عَلَىٰ الخَبَرْ ... إِجْمَاعَ أَهْلِ طَيْبَةٍ قَدِ اشْتَهَرْ

599 - وَهْوَ مَعَ الخِلافِ وَالوِفَاقِ ... مِنْ أَوْجُهِ التَّرْجِيحِ بِاتِّفَاقِ

600 - وَعَنْ أُولِي مَذَاهِبٍ مَعْرُوفَهْ ... مُعْتَبَرٌ إِجْمَاعُ أَهْلِ الكُوفَهْ

601 - وَالقَوْلُ لِلْعَشَرَةِ[1] في قَضِيَّهْ ... قَوْمٌ رَأَوْهُ حُجَّةً مَرْضِيَّهْ

602 - كَذَاكَ قَوْلُ الخُلَفَاءِ الأَرْبَعَهْ ... بَعْضٌ رآهُ[2] حُجَّةً مُتَّبَعَهْ

603 - وَلَيْسَ حُجَّةً عَلَىٰ صَحَابِي[3] ... مَذْهَبُ غَيْرِهِ مِنَ الصِّحَابِ[4]

604 - وَاخْتِيرَ أَنْ يَعُمَّ ذَا الحُكْمُ البَشَرْ ... وَقِيلَ : قَوْلُ العُمَرَيْنِ يُعْتَبَرْ

605 - وَالقَوْلُ إِنْ يُرْوَ عَنِ الصَّحَابَهْ ... دُونَ مُخَالِفٍ يَرَىٰ اجْتِنَابَهْ

606 - إِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ المُنْتَشِرِ ... فَهْوَ بِالاِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ حَرِي

607 - إن كَانَ لَمْ يَذِعْ[5] فَإِنَّ مَالِكَا ... يَرَاهُ حُجَّةً فَخُذْ بِذَالِكَا

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (العترة) ، ولعلّه تصحيف مِن النّاظم ؛ لأنّ الأصوليّين لم يَعُدّوا رأيَ العشَرة دليلا ، بينما عدُّوا رأي العترةِ ـ وهم أهلُ البيت ـ دليلًا عند الشّيعة ، وفي نسخةِ المهيع بخطِّ النّاظم :

وعــدَّ قــومٌ حــجّــةً مــعــتــبَــرَهْ ... إجماعَ أصحابِ الرّسولِ العشَرهْ

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (رأوه) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الصّحابي) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (الأصحاب) .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (أو كان لم يَذِعْ) . وهو الصّواب ؛ =

608 - وَخُلْفُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ إِنْ نُقِلْ    عَلَىٰ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ حُمِلْ

609 - وَكَثْرَةُ العِدَّةِ تَرْجِيحٌ كَفَىٰ    كَذَا إِذَا وَافَقَ بَعْضَ الخُلَفَا

610 - ثُمَّ التَّوَخِّي[1] لِدَلِيلٍ ثَانِي    مُعْتَمَدٌ إِنْ يَسْتَوِ النَّقْلانِ

## الرّابع : القياس (وما يلحق به)[2]

611 - الأَخْذُ بِالقِيَاسِ مُضْطَرٌّ لَهُ    وَجُلُّ أَهْلِ العِلْمِ يَقْفُو سُبْلَهُ

612 - وَإِنَّمَا نُؤْثِرُهُ اتِّبَاعَا    إِذَا عَدِمْنَا النَّصَّ وَالإِجْمَاعَا

613 - وَأَنْكَرَ القِيَاسَ أَهْلُ الظَّاهِرِ    وَرَأْيُهُمْ فِي ذَاكَ غَيْرُ ظَاهِرِ

614 - يَعُمُّ فِي الأَحْكَامِ عِنْدَ الأَكْثَرِ    وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي المُقَدَّرِ

615 - وَلا يُرَىٰ القِيَاسُ لِلْجَمْهُورِ    يَدْخُلُ فِي الأَسْبَابِ لِلأُمُورِ

616 - ثُمَّ عَلَىٰ الرُّخْصَةِ لا يُقَاسُ    وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ القِيَاسُ[3]

617 - وَبِالقِيَاسِ جَائِزٌ لِلأَكْثَرِ    تَعَبد ، وَوَاقِعٌ فِي الأَشْهَرِ

618 - وَحَدُّهُ : إِثْبَاتُ حُكْمٍ اسْتَقَرْ    لِغَيْرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ مُعْتَبَرْ

619 - سُمِّيَ «وَصْفًا جَامِعًا» ، وَيُدْعَىٰ    ذُو الحُكْمِ «أَصْلًا» ، وَسِوَاهُ : «فَرْعَا»[4]

---

= لموافقته لِما في «تقريب ابن جزيّ» ، وما أثبتناه محتمِل ، ويكون المعنىٰ المقصودُ وهو أنّ محلَّ حجّةِ قول الصّحابيّ إذا لم يَرجِع عنه ، لكنّه مرجوحٌ ؛ لعدمِ وجوده في «تقريب ابن جزيّ» .

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (التّراخي) . وما أثبتناه المتعين ؛ لوجودِه في «التّقريب» ، ولِما تقدّم في مقدِّمة التّحقيق .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وما بين القوسين ساقط مِن بقيّة النّسخ .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (قياس) .

(4) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (الفرعا) . وما أثبتناه =

620 - وَالشَّرْطُ فِي الأَصْلِ بِحَيْثُ يَاتِي ... خُرُوْجُهُ عَنِ التَّعَبُّدَاتِ

621 - وَمِثْلُهُ ما اخْتَصَّ بِالرَّسُولِ ... فَذَا وَذَا لَيْسَا[1] مِنَ المَعْقُوْلِ

622 - وَالخُلْفُ أَنْ يَكُوْنَ فَرْعَ أَصْلِ ... وَالشَّرْطُ فِي الفَرْعِ اتِّبَاعُ الأَصْلِ

623 - فِي وَصْفِهِ الجَامِعِ ، ثُمَّ لا يُرَىٰ ... وَحُكْمُهُ بِالنَّصِّ قَدْ تَقَرَّرَا

624 - وَشَرْطُ حُكْمِ الأَصْلِ أَنْ يَتَّفِقَا[2] ... عَلَيْهِ مَعْ خَصْمٍ بِهِ ، أَوْ مُطْلَقَا

625 - لَمْ يَنْتَسِخْ ، قَدِ انْتَمَىٰ[3] لِلشَّرْعِ ... مَعَ الثُّبُوتِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِي

626 - أَعْلاهُ : ما المَسْكُوتُ عَنْهُ حَلا[4] ... مِثْلًا لِمَنْطُوقٍ بِهِ ، أَوْ أَعْلَىٰ

627 - كَالعبد وَالأَمَةِ فِي الإِعْتَاقِ ... وَالضَّرْبِ وَالتَّأْفِيفِ فِي الالحَاقِ[5]

628 - وَفِي النُّصُوصِ جُلُّهُمْ قَدْ جَعَلَهْ ... وَمُنْكِرُ القِيَاسِ مِمَّنْ أَعْمَلَهْ

629 - وَمَنْ إِلَىٰ القِيَاسِ قَدْ عَزَاهُ ... «قِيَاسَ لا فَارِقَ» قَدْ سَمَّاهُ

630 - ثُمَّ يَلِي ذُو عِلَّةٍ وَهْوَ الَّذِي ... مِنْ وَصْفِهِ الجَامِعِ حُكْمُهُ احْتُذِي

631 - كَمَنْعِ بَيْعِ الخَمْرِ لِلتَّحْرِيمِ ... حَمْلًا عَلَىٰ مُحَرَّمِ الشُّحُومِ

632 - وَمَنْعُ غَضْبَانَ مِنَ القَضَاءِ ... قِيسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الإِعْيَاءِ

633 - وَالجُوعُ مَعْ إِفْرَاطِهِ وَالعَطَشْ ... وَكُلُّ ما عَنْ نَظَرٍ يُشَوِّشْ

---

= مِن التّنكير يرجِّحه موافقةُ ما قبله : (أصلا) .

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (ليسَ) .

(2) الألف في قوله : (يتّفِقا) للإطلاقِ ، لا التّثنية .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (انتهىٰ) .

(4) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (أجلاَه ما السكوت عنه جلا) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (الإطلاق) .

634 - وَلَا يُقَاسُ تَافِهُ الأَشْيَاءِ ... لأَنَّ «فَعْلَانَ» لِلِامْتِلَاءِ

635 - وَهْوَ مِنَ الحُجَّةِ دُونَ بَاسِ ... عِنْدَ جَمِيعِ مُثْبِتِي القِيَاسِ

636 - وَبَعْدَهُ المَنْسُوبُ «لِلْمُنَاسَبَةْ» ... وَسَوْفَ يُسْتَوْفَى بِحَيْثُ نَاسَبَهْ

637 - ثُمَّ يَلِي ذاكَ[1] «قِيَاسُ الشَّبَهِ» ... وَمَالِكٌ كَغَيْرِهِ قَالَ بِهِ

638 - وَهْوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَصْفُهُ ... لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَبَانَ ضَعْفُهُ

639 - وَهْوَ كَتَشْبِيهِ[2] الأَرُزِّ مَثَلا ... بِالبُرِّ في وَصْفٍ عَلَيْهِ اشْتَمَلا

640 - بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَا اعْتِبَارِ ... كَالطَّعْمِ وَالقُوتِ وَالِادِّخَارِ

## فصل (في مسالك العلّة)[3]

641 - وَتُعْلَمُ العِلَّةُ بِالإِجْمَاعِ ... وَالنَّصِّ، وَالنَّصُّ عَلَىٰ أَنْوَاعِ

642 - فَبَعْضُهُ يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ ... وَمِنْهُ بِالإِيمَاءِ، وَالتَّلْوِيحِ

643 - فَأَوَّلٌ بِالذِّكْرِ وَالإِفْهَامِ ... بِمِثْلِ «كَيْ، وَالبَا، وَمِنْ، وَاللَّامِ»[4]

644 - وَذِكْرُهُ مُقَدَّمًا قَدْ يَحْصُلُ ... كَمِثْلِ: «قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا»

645 - وَالثَّانِ: ما يَكُونُ بِالإِيمَاءِ ... بِـ«إِنَّ»،[5] أَوْ «أَرَيْتَ، أَوْ بِالفَاءِ»

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ: (ثمّ يليهما قياس . . .).

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (وهُوَ تشبيه).

(3) ما بين القوسين ساقطٌ مِن نسختي الأسكوريال وتونس، مثبتٌ في عامّة النّسخ.

(4) كذا في النّسخة التّونسيّة، وفي عامّة النّسخ: (ولام). وما أثبتُّه أوفق بالمعنىٰ.

(5) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ، وهو الصواب، وفي نسخة الأسكوريال: (فإن)، وهو خطأ ظاهر.

646 - وَالثَّالِثُ : التَّلْوِيحُ بِالتَّرْتِيبِ ... لِلْحُكْمِ فِيهِ ، وَبِفَا التَّعْقِيبِ

647 - كَمِثْلِ : «وَاقَعْتُ فَقَالَ كَفِّرِ»[1] ... وَمَا لِتَعْقِيبٍ : «جَنَىٰ فَعَزِّرِ»[2]

648 - وَبَعْضُهَا يُدْرَىٰ مِنِ اسْتِنْبَاطِ ... بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ[3]

649 - فَمِنْهُ ما سُمِّيَ بِـ«المُنَاسَبَهْ» ... وَبِـ«الإِخَالَةِ»[4] عَلَىٰ مَا نَاسَبَهْ

650 - وَذَاكَ «تَخْرِيجُ المَنَاطِ» ، وَهْوَ : إِنْ ... تَعْيِينُهَا مِنْ غَيْرِ مَذْكُورٍ زُكِنْ

651 - مِثْلُ الرِّبَا فِي البُرِّ ، أَوْ أَمْثَالِهِ[5] ... إِذْ تُقْتَضَىٰ عِلَّتُهُ مِنْ حَالِهِ

652 - وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفٍ ظَاهِرِ ... مُنَاسِبٍ مُنْضَبِطٍ لا نَافِرِ

653 - وَإِنْ يَكُنْ خَفِيًّا[6] اوْ لا يَنْضَبِطْ ... فَلِلمِظَنَّةِ[7] الرُّجُوعُ يَرْتَبِطْ

654 - وَإِنْ يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرِ ... لَمْ يُلْتَفَتْ ، كَاللَّوْنِ وَالتَّصْوِيرِ

655 - وَرُبَّمَا قَدْ تَخْرِمُ المُنَاسَبَهْ ... مَفْسَدَةٌ قَدْ سَاوَتَ اوْ مُغَالِبَهْ

656 - وَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ مِمَّا ذُكِرَا ... فَذَا بِـ«تَنْقِيحِ[8] المَنَاطِ» شُهِرَا

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (كَفِّروا) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (عَزِّروا) . وهوالأرجحُ ؛ لأنّ التّعزيرَ يقع علىٰ الجاني لا منه ، ومِن جهةِ العَرُوض أيضًا .

(3) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (والمناط) .

(4) كذا في عامّة النّسخ ، وفي نسختي الأسكوريال وتونس : (وَبالإحالة) ، وهو تصحيف واضح .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مثاله) .

(6) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (خفيفًا) ، وهو تصحيف ظاهر .

(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ومطبوعة بلوغ السول ، وفي عامّة النّسخ : (فبالمظنَّة) .

(8) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (فذاك تنقيحُ) ، وفي نسخة تونس : (فذا بتلقيح) ، وهو تصحيف ظاهر .

657 - كَمِثْلِ ما قَدْ جَاءَ في الكَفَّـــــارَهْ لِمُفسِـــدِ[1] الصَّـــوْمِ مِنَ العِبَـــــارَةِ

658 - وَهْـوَ اعْتِبَارُ مُقْتَضَىٰ المَفْهُومِ مِـــنْ جِـهَـةِ الـتَّـأْثِـيرِ وَالـعُـمُـومِ

659 - مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضَىٰ الخُصُـــوصِ في الحَـالِ وَالزَّمَـــانِ وَالشُّـــخُوصِ[2]

660 - وَلَفْظُ «تَحْقِيقِ المَنَاطِ» يُطْلَقُ بِـحَـيْـثُـمَا تَـعْـيِـينُـهَـا مُحَـقَّـقُ

661 - مِثْلَ جَـزَاءِ الصَّيْدِ في المِثْلِيَّهْ فَـــإِنَّهَـــا مَـعْـلُـومَـةٌ عَـقْـلِـيَّـهْ

662 - وَقَدْ يُرَىٰ اسْتِنْبَاطُهَا اسْتِشْعَارَا مِـنْ حَـالِ حُـكْـمٍ مَـعَ وَصْـفٍ دَارَا

663 - وَذَا الَّـذِي سُمِّيَ بِـ القِيَاسِ بِـــالاطِّـــرَادِ مَـــعَ الاِنْـعِـكَـاسِ

## فصل (في قوادح القياس)[3]

664 - وَلِلْقِيَاسِ مُفْسِدَاتٌ إِنْ بَدَتْ فَـيُـبْـطِـلُ الـقِـيَـاسَ مِـنْـهَـا مـا ثَـبَـتْ

665 - مِنْهَا : إِذَا ما خَالَفَ الإِجْمَاعَــــا أَوْ خَـالَـفَ النَّصَّ قضىٰ[4] امْتِنَاعَا

666 - وَلِلْعُمُـومِ ما لَــــهُ مِنْ بَـــاسِ لِلْمُثْبِتِي التَّخْصِيـــصِ[5] بِالقِيَـــاسِ

667 - وَوَصْـفُـهُ الجَامِعُ إِنْ مِنْهُ عُدِمْ وَفي قُـصُـورِ عِـلَّـةٍ ذَاكَ الـتُـزِمْ

668 - ثُـمَّ وُجُـودُ الحُكْمِ دُونَ العِلَّهْ قَـدْحٌ يُسَمَّىٰ «العَكْسَ» ، فَاتْبَعْ أَصْلَهْ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة حبيبنا ومطبوعة بلوغ السّول : (بمفْسِد) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (والخصوص) ، و في هامشها : (والشّخوص) ، وعليه علامة تصحيح .

(3) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مثبت في عامّة النّسخ .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (اقتضىٰ) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وفي عامّة النّسخ «لمثبِتِ التخصيصِ» ، وفي نسخة تونس (لِلمُثْبِتِ التَّخْصِيصَ) .

669 - وَهْوَ اعْتِبَارُهُ إِذَا ما اتَّفَقَا ... أَنْ لَيْسَ[1] لِلْحُكْمِ سِوَاهُ مُطْلَقَا

670 - وَ«النَّقْضُ» : كَوْنُ الوَصْفِ دُونَ الحُكْمِ ... وَفِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ

671 - وَ«القَلْبُ» أَنْ يُثْبِتَ بَعْضُ الخَصْمِ ... بِعِلَّةِ الآخَرِ ضِدَّ الحُكْمِ

672 - وَ«الفَرْقُ» إِبْدَاءٌ لِوَصْفٍ اسْتَقَرْ ... مُنَاسِبٍ لِلْحُكْمِ مِمَّا يُعْتَبَرْ

673 - وَلَيْسَ بِالقَادِحِ عِنْدَ النَّظَرِ ... غَيْرُ مُنَاسِبٍ وَلا مُعْتَبَرِ

674 - وَنَقْصُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي ... تَقَرَّرَتْ مِنْ قَبْلِ ذَا وَحُدَّتِ

675 - وَ«القَوْلُ بِالمُوْجَبِ» ما الأَدِلَّهْ ... جَمِيعُهَا مَعْهُ بِمُسْتَقِلَّهْ

676 - وَذَاكَ : تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ الكَافِي ... وَصَرْفُهُ عَنْ مَوْضِعِ الخِلافِ

## ذكر الاستصلاح

677 - وَإِنَّ لِلْمَصْلَحَةِ المَشْهُورَهْ ... لأَضْرُبًا ثَلاثَةً مَحْصُورَهْ

678 - ما جِنْسُهُ شَرْعًا بِهِ مُطَالَبَهْ ... فَذلِكَ القِيَاسُ ذُو المُنَاسَبَهْ

679 - وَأَصْلُهُ : تَحْصِيلُ قَصْدِ الشَّارِعِ ... في دَفْعِ فَاسِدٍ ، وَجَلْبِ نَافِعِ

680 - كَجَعْلِ كُلِّ مُذْهِبٍ لِلْعَقْلِ ... كَالخَمْرِ في امْتِنَاعِهِ لِلأَكْلِ

681 - وَالثَّانِ مُلْغًى عِنْدَ كُلِّ ذِيْ نَظَرْ ... لِكَوْنِهِ في الشَّرْعِ غَيْرَ مُعْتَبَرْ

682 - كَأَنْ يُقَالَ : مَالِكُ الرِّقَابِ ... تَكْفِيرُهُ بِالصَّوْمِ لِلْعِقَابِ

683 - أَوْ أَنْ يُقَالَ : حَامِلُ الأَثْقَالِ ... يَأْخُذُ بِالفِطْرِ ، كَذِي التَّرْحَالِ

684 - وَمُتْرَفٌ في حَالَةِ الأَسْفَارِ[2] ... يُمْنَعُ مِنْ قَصْرٍ وَمِنْ إِفْطَارِ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (إذ ليس) .

(2) كذا في جميع النّسخ ، وفي نسخة تونس : (الإسكار) ، وهو تحريف واضح .

685 - فَكُلُّ ذَا لَمْ يُعْتَبَرْ في الشَّرْعِ ... فَهْوَ حَرٍ جَمِيعُهُ بِالمَنْعِ[1]

686 - وَثَالِثٌ : ما لَيْسَ بِالشَّرْعِ اتَّضَحْ[2] ... بِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ أَوْ مُطَّرَحْ

687 - وَذَا يُسَمَّىٰ عِنْدَهُمْ بِـ«المُرْسَلِ» ... وَكَمْ لَهُ كَمَالِكٍ مِنْ مُعْمِلِ

688 - وَفي الضَّرُورِيَّاتِ لِلْغَزَّالِي ... يُرَىٰ اعْتِبَارُهُ في الاِسْتِعْمَالِ

689 - مُشْتَرِطًا مَعْ ذَاكَ في القَضِيَّهْ ... وُرُودَهَا قَطْعِيَّةً كُلِّيَّهْ

## ذكر الاستدلال

690 - وَخُذْ بِالاِسْتِدْلالِ حَيْثُمَا وَرَدْ ... وَهْوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ كُلٌّ مُعْتَمَدْ

691 - وَحَدُّهُ أَخْذُ دَلِيلٍ قَصْدَ أَنْ ... يُفْضِيَ لِلْحُكْمِ عَلَىٰ أَهْدَىٰ سَنَنْ

692 - فَأَوَّلٌ : ما دَلَّ[3] مَلْزُومٌ عَلَىٰ ... لازِمِهِ فِيهِ ، وَعَكْسٌ قَدْ عَلا[4]

693 - فَاللَّازِمُ الَّذِي لِلَامٍ يَقْبَلُ ... وَ«لَوْ» عَلَىٰ المَلْزُومِ مِمَّا يَدْخُلُ

694 - وَيَرْفَعُ المَلْزُومَ نَفْيُ اللَّازِمِ ... وَذَاكَ في الإِثْبَاتِ غَيْرُ لازِمِ

695 - لَكِنَّمَا المَلْزُومُ حَيْثُ أُثْبِتَا[5] ... ثَبَتَ لازِمٌ وَدَعْ عَكْسًا أَتَىٰ

696 - وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ثَانِي قِسْمِ ... تَقْرِيرُ أَوْصَافٍ لِحَصْرِ[6] الحُكْمِ

---

(1) كذا في نسخة تونس وجميع النّسخ ، وسقط الشّطر كلّه مِن نسخة الأسكوريال ، وأبدل بشطر البيت الموالي : (بأنّه معتبر ومطرح) .

(2) كذا في نسخة تونس وجميع النّسخ ، وسقط الشّطر كلّه مِن نسخة الأسكوريال .

(3) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (دام) ، وهو تصحيف ظاهر .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (قدْ خلا) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي اباه1 : (ثبتا) .

(6) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي اباه1 : (بقصر) .

697 - والأخــذُ بالنّفي وبالإثباتِ حتّىٰ يُرىٰ المَطْلوبُ منهُ ياتي

## (ذكر الاستصحاب والبراءة الأصليّة)[1]

698 - وَنَوْعُ الاسْتِصْحَابِ : ما أَبَانَا إِبْقَاءَ ما كَانَ عَلَىٰ ما كَانَا

699 - وَاعْتَمَدَ الصِّحَّةَ فِيهِ الأَكْثَرُ وَفِيهِ لِلنُّعْمَانِ خُلْفٌ يُذْكَرُ

700 - وَمِثْلُهُ البَرَاءَةُ الأَصْلِيَّهْ وَهْيَ البَقَا عَلَىٰ انْتِفَا الحُكْمِيَّهْ

701 - حَتَّىٰ يَدُلَّنَا دَلِيلٌ شُرِعَا عَلَىٰ خِلافِ[2] الحُكْمِ فِيهِمَا مَعَا

702 - وَالخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلٍ ثَانِي لِلأَبْهَرِيِّ وَلِلاصْبَهَانِي[3]

703 - وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَصْلٌ مُطَّرِدْ الأَخْذُ بِالأَخَفِّ حَيْثُمَا وُجِدْ

## ذكر الاستقراء

704 - وَهَاكَ الاسْتِقْرَاءَ خُذْهُ رَسْمَا تَتَبُّعُ الجُزْئِيِّ حُكْمًا حُكْمَا

705 - ثُمَّ يُرَىٰ وَالحالُ[4] فِيهِ يَطَّرِدْ بِذلِكَ الحُكْمِ بِحَيْثُمَا يَرِدْ

706 - فَيَحْصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ ما قُصِدْ يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ ما وُجِدْ

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وقد سقط العنوان الّذي بين القوسين مِن عامّة النّسخ .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي هامش المعهد1 ما يشير إلىٰ أنّ في نسخةٍ : (علىٰ انتفاء) .

(3) يعني : أبا الفرَج عمرَ - ويقال : عمرو - بن محمّدِ بن عمروٍ اللّيثيَّ ، ويقال : ابن محمّد بن عبد الله ، البغداديّ ، مِن أصحاب إسماعيل القاضي ، وقد تقدّم في مبحثِ «التّحسين والتّقبيح العقليّ» عند البيتِ (80) ما فيه مِن وَهْمٍ ووَهَلٍ، ص104-105 .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (والحكم) .

707 - وَرُبَّـمَا قَـدْ يَنْتَهِي في الشَّـرْعِ ... لأَنْ يُـفِـيـدَ فِـيـهِ حُـكْـمَ الـقَـطْـعِ

## ذكر الاستحسان

708 - وَبَعْضُهُمْ يَنْسُبُ لِلنُّعْمَانِ ... عَلَى الخُصُوصِ نَـوْعَ الاسْتِحْسَانِ

709 - وَمَـالِـكٌ لَـيْـسَ لَـهُ بِـمَانِـعِ ... وَقَـدْ رَوَوا إِنْـكَـارَهُ لِلشَّافِعِي

710 - وَإِنَّـمَا الظَّاهِرُ فِيهِ أَنْ يُـرَى ... بِـمُـقْـتَـضَـى تَـفْـسِـيرِهِ مُـعْـتَـبَرَا

711 - وَمُرْتَضَى حُـدُودِهِ المَرْوِيَّـهْ ... الأَخْـذُ بِالمَصْلَحَةِ الجُـزْئِـيَّـهْ

712 - فِي ما يُـقَابِلُ القِيَاسَ الكُلِّي ... لا أَنَّه مُسْتَحْسَنَاتُ[1] العَقْلِ

## ذكر العرف والعادة

713 - العُرْفُ ما يَغْلِبُ[2] بَيْنَ النَّاسِ ... وَمِـثْـلُـهُ الـعَـادَةُ دُونَ بَـاسِ

714 - وَمُقْتَضَاهُمَا مَعًا مَتْبُوعُ[3] ... في غَيْرِ مَا خَالَفَهُ المَشْرُوعُ

## سدّ الذّرائع

715 - وَعِنْدَهُمْ سَدُّ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمْ ... في مِثْلِ الامْتِنَاعِ مِنْ سَبِّ الصَّنَمْ

716 - وَبَعْضُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ، كَالحَجْرِ ... مِنِ اغْتِرَاسِ الكَرْمِ خَوْفَ الخَمْرِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (لأنّه مِن مستحسنات العقل). وما أثبتُّه أرجحُ مِن جهةِ المعنى المرادِ، وهو أنّ الاستحسانَ لا يُقصَد به ما استحسنَه العقلُ، بل أمرٌ أخصُّ مِن ذلك.

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1، وفي بقيّة النّسخ: (يُعرَف).

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس، وفي عامّة النّسخ: (مشرُوع).

717 - وَقِسْمُهَا الثَّالِثُ عِنْدَ مَالِكِ مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ فِي مَسَالِكِ[1]

718 - كَمِثْلِ دَعْوَىٰ الدَّمِ دُونَ المَالِ فِي رَأْيِهِ ، وَالبَيْعِ لِلآجَالِ

## شرع مَن قبلنا

719 - وَقِيلَ فِي[2] هَلْ شَرْعُ مَنْ عَنَّا مَضَىٰ شَرْعٌ لَنَا فِي غَيْرِ مَا الشَّرْعُ اقْتَضَىٰ؟

720 - بِالمَنْعِ ، وَالجَوَازِ ، وَالتَّفْصِيلِ بِمَنْعِ غَيْرِ شِرْعَةِ الخَلِيلِ

## الاجتهاد (والتّقليد والفُتيا)[3]

721 - الِاجْتِهَادُ بَذْلُ وُسْعِ المُجْتَهِدْ فِي النَّظَرِ المُبْدِي لِمَا شَرْعًا قُصِدْ[4]

722 - وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا فِي غَيْرِ مَا الوَحْيُ بِهِ قَدْ وَرَدَا

723 - وَفِي «عَفَا اللهُ» دَلِيلٌ قَاطِعُ وَمِنْ «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ» ذَاكَ شَائِعُ

724 - وَجَازَ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقَا وَقَبْلَهُ لِغَائِبٍ وِفَاقَا

725 - وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرٍ ، وَإِنْ وُجِدْ قَوْلانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مُتَّحِدْ

726 - وَقْتًا ؛ فَإِنْ رُجِّحَ وَاحِدٌ[5] قُبِلْ أَوْ لا فَذَا وَذَا لَدَيْهِ يُحْتَمَلْ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (المسالك) . وما أثبتُّه أولىٰ ؛ لأنّ المعنىٰ المرادَ أنّه معتبرٌ في بعضِ الفروعِ عند مالكٍ ، وعدَّد بعضَها .

(2) ساقطة من نسخة الأسكوريال مثبتة في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، ولا يستقيم الوزن ولا المعنىٰ إلّا بإثباتها .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وما بين القوسين ساقط مِن عامّة النّسخ .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (المُبدِي لِما الشرّعُ قَصَدْ) . وما أثبتُّه أوفقُ بالنّظم .

(5) كذا في نسختي الأسكوريال واباه1 ، وفي عامّة النّسخ : (رَجَّح واحِدًا) . وهذا هو الأرجحُ ، بل المتعيِّن ؛ لما في «تقريب الوصول» (ص 152) : «إذا نُقِلَ عن المجتهد قولان ، =

727 - فَـإِنْ يَـكُ التَّارِيخُ مِمَّـا حُقِّقَا فَـإِنَّ ثَـانِـيًـا رُجُـوعٌ مُـطْـلَـقَـا

728 - وَعِـنْـدَمَـا يُجْـهَـلُ وَقْـتٌ فَرَطَا إِنْ أَمْـكَـنَ الجَـمْـعُ وَإِلَّا سَقَطَا

729 - وَهْـوَ إِذَا ما نَسِيَ اجْتِهَادَهْ فِي مـا يُـعِـيـدُ سَـائِـلٌ أَعَـادَهْ

730 - وَلْيُفْتِ بِالثَّانِي فَذَاكَ[1] المُرْتَضَى وَهَبْهُ أَبْدَى عَكْسَ ما كَانَ ارْتَضَى

731 - وَلَـيْـسَ لازِمًـا إِذَا مـا ذَكَـرَا فُـتْـيَـاهُ فِـيـهِ أَنْ يُـعِـيـدَ الـنَّـظَـرَا

732 - وَفي تَجَزِّي الاجْتِهَادِ قَدْ سُـمِعْ خُلْفٌ ، فَمُثْبِـتٌ لَـهُ ، وَمُمْتَنِـعْ[2]

## فصل

733 - وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ شَرْطُ المُجْتَهِدْ وَالفَهْمُ ، وَالحِفْظُ ، وَعِلْمُ ما اعْتُمِدْ

734 - أَوَّلُـهُ : الكِتَابُ ، وَالحِفْظُ لَهُ أَهَـمُّ مـا مِـنْ عِـلْـمِـهِ حَـصَّـلَـهُ

735 - لا سِيَّمَا ما كَانَ في الأَحْـكَامِ فَإِنَّـهُ آكَـدُ[3] فـي الإِحْـكَامِ

736 - وَلْيَعْرِفِ النَّاسِخَ وَالمَنْسُوخَا وَمَـا اقْـتَـضَـى في عِـلْـمِـهِ رُسُـوْخَـا

737 - وَالحِفْظُ لِلْحَدِيثِ أَوْلَى ما اعْتَمَـدْ وَلِلأُصُولِ[4] ، فَهْيَ[5] لِلْفِقْـهِ[6] عَمَـدْ

= فـإن عُلِـمَ التّاريـخُ عُدَّ الثّـاني رجوعًا عـن الأوّل ، وإن لم يُعلَم حكي عنه القـولان ، ولم يُحكم عليه برجـوع . وإن كانـا في وقـتٍ واحدٍ ، بمعنى أنّ المسـألةَ عنده محتملـةٌ للقولين ، فإن أشـار إلى ترجيحِ أحدِهما : نُقل عنه ، وإن لا نُقل عنه القولان» .

(1) كذا في نسخة تونس وعامّة النّسخ ، وفي نسخة الأسكوريال : (بذاك المرتضى) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي حبيبنا : (ومتّبع) ، وهو تحريفٌ ظاهر .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (أكمل) .

(4) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (ولا أصول) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي المعهد1 : (وهْي) .

(6) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة اباه1 : (للعلم) .

738 - وَلِلْمُهِمِّ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ ... وَلِلْفُرُوعِ ؛ فَهْيَ لُبُّ المَطْلَبِ

739 - فَلْيَعْتَمِدْ لأَهْلِهَا ما فَصَّلُوا ... وَفَرَّعُوا في كُتْبِهِمْ ، وَأَصَّلُوا

740 - فَيَقْتَفِي[1] آرَاءَهُمْ[2] مُصَحِّحَا ... وَيَنْتَقِي أَقْوَالَهُمْ مُرَجِّحَا

741 - وَمَا سِوَىٰ ما مَرَّ في التَّنْبِيهِ ... وَصْفِي لَهُ وَصْفُ كَمَالٍ فِيهِ

742 - وَكُلُّ عِلْمٍ فَلَهُ مُجْتَهِدُ ... عَلَيْهِ في تَقْرِيرِهِ يُعْتَمَدُ

743 - وَهْوَ الَّذِي أَحْكَمَ[3] ذَاكَ العِلْمَا ... وَنَالَهُ مَعْرِفَةً وَفَهْمَا

## فصل (في التّصويب والتّخطئة)[4]

744 - وَفي الأُصُولِ وَاحِدٌ مُصِيبُ ... وَآثِمٌ سِوَاهُ لا يُصِيبُ

745 - وَمُسْقِطُ التَّأْثِيمِ مِثْلُ العَنْبَرِي ... مَا قَوْلُهُ في ذَاكَ بِالمُعْتَبَرِ

746 - وَفي الفُرُوعِ فَالضَّرُورِيَّاتُ ... مُجْتَهِدٌ فِيهَا لَهُ افْتِيَاتُ

747 - وَإِنَّهُ لَمُخْطِئٌ إِجْمَاعَا ... مُكَفَّرٌ ؛ إِذْ خَالَفَ الإِجْمَاعَا

748 - وَبَعْضُ ما لَمْ نَدْرِهِ ضَرُورَهْ ... وَهْوَ[5] مِنَ المَسَائِلِ المَشْهُورَهْ

749 - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ في الأَعْصَارِ[6] ... في سَائِرِ البِلَادِ وَالأَقْطَارِ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (فليقتَفي) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (آثارهم) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (أصْلَح) .

(4) ما بين القوسين ساقط مِن نسختي الأسكوريال وتونس ، مزيد في عامّة النّسخ .

(5) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (وهي) . وما أثبته أرجحُ ؛ لتذكير الضّمير في قوله : (قد أجمعوا عليه) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الأمصار) .

750 - فَالمُتَصَدِّي لِاجْتِهَادٍ مُخْطِئُ مُفَسَّقٌ بِمِثْلِهِ لا يُعْبَأُ

751 - وَسَائِرُ الفُرُوعِ، وَهْيَ[1] ما اخْتُلِفْ فِيهِ ، وَالِاجْتِهَادُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

752 - قِيلَ : مُصِيبُ الحَقِّ فِيهَا وَاحِدُ وَقِيلَ : بَلْ كُلٌّ مُصِيبٌ وَاجِدُ

753 - لِلشَّافِعِيِّ الخُلْفُ ، وَالنُّعْمَانِ وَمَالِكٌ يُعْزَى لَهُ القَوْلانِ[2]

754 - وَبِاتِّفَاقٍ مُخْطِئٌ لَنْ يَأْثَمَا إِنْ يَجْتَهِدْ ، فَإِنْ[3] يُقَصِّرْ أَثِمَا

755 - وَحَيْثُمَا التَّصْوِيبُ رَأْيًا اعْتُمِدْ فَالحُكْمُ تَابِعٌ لِظَنِّ المُجْتَهِدْ

756 - وَالعَكْسُ قِيلَ : لا دَلِيلَ فِيهِ وَقِيلَ : بَلْ أَمَارَةٌ تُبْدِيهِ

## فصل (في التّقليد)[4]

757 - لِلْعُلَمَاءِ الخُلْفُ في التَّقْلِيدِ لَكِنْ عَلَىٰ وَجْهٍ مِنَ التَّقْيِيدِ

758 - فَفِي أُصُولِ الدِّينِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الكَلَامِ ذَاكَ بِالمَنْعِ حَرِي

759 - وَأَكْثَرُ النَّاسِ المُحَدِّثِينَا وَغَيْرِهِمْ أَجَازَهُ تَلْقِينَا

760 - وَذَا الَّذِي رَجَّحَهُ مَنْ نَظَرَا إِذِ الرَّسُولُ لَمْ يُكَلِّفْ نَظَرَا

761 - وَفِي الفُرُوعِ المَنْعُ في المَعْلُومِ ضَرُورَةً يُرَىٰ مِنَ المَحْتُومِ

762 - وَمَا مِنَ الفُرُوعِ يُدْرَىٰ نَظَرَا جَوَازُهُ لِلأَكْثَرِينَ اشْتَهَرَا

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وهْو) . وما أثبتُّه الصّواب ؛ لكون سائر الفروعِ مؤنّثة لفظًا . وقد رجَعَ عليها ضميرَ التّأنيث ـ أيضًا ـ ، فتأكّد تأنيثُها .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي عامّة النّسخ : (عنهُ روِي القولان) .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (وإن) .

(4) ما بين القوسين ساقط مِن نسخِ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، مزيد في بقيّة النّسخ .

763 - فَغَيْرُ ذِي العِلْـــمِ مِنَ الأَنَـــامِ ... يُـقَـلِّـــدُ العَالِـــمَ في الأَحْـــكَامِ[1]

764 - وَالحَـدُّ : أَخْـذُ القَوْلِ بِالقَبُولِ ... مِـنْ غَـيْرِ أَنْ يُـطْـلُبَ بِـالـدَّلِـيلِ

765 - وَفِعْلُ ما فِيهِ اخْتِلَافٌ دُونَ أَنْ ... قَـلَّـدَ ، في التَّـأْثِـيمِ خُـلْـفٌ لَمْ يُشَنْ

766 - وَمَنْ لَهُ شَـيْءٌ مِنَ المَعَـــارِفِ ... قُـلِّـدَ ، وَالأَصْـلُ القَضَا بِالقَائِفِ[2]

767 - وَفي النَّوَازِلِ جَـوَازًا اجْتُـــبِي[3] ... وَنُقْلَةٌ[4] مِـنْ مَـــذْهَبٍ لِمَـــذْهَبِ

768 - مَـعَ اعْتِقَادِ العِلْمِ في المُقَلَّدِ ... وَلَا تُـرَىٰ الـرُّخْـصَـةُ أَصْـلَ المَقْصِدِ

769 - وَلا يُـرَىٰ في فِعْلِهِ ابْـتِـدَاعَـا ... يَـــأْتِي بِـــمَا يُخَـالِـفُ الإِجْمَـاعَـا

770 - وَالحُكْمُ لا يُنْقَضُ بِالإِطْـــلاقِ ... فــــي الِاجْتِهَادِيَّـــةِ[5] بِاتِّفَـــاقِ

771 - مـا لَمْ يُخَـالِـفْ قَاطِعًا فَيُنْقَضُ ... مِـنْـهُ وَمِــنْ سِـوَاهُ حِـينَ يَـعْـرِضُ

772 - أَوْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ في الحُكْمِ ... أَوْ نَـــصَّ مَـــنْ قَـلَّـــدَهُ في العِـلْـمِ

## فصل (في مَن يجوز له الإفتاء)[6]

773 - يُفْتي الوَرَىٰ في الدِّينِ بِاسْـتِحْقَاقِ ... مُحْـــرِزُ[7] الاِجْتِهَـــادِ بِالإِطْـــلاقِ

---

(1) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والـمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (بالأحكام) .

(2) كـذا في نسـخة تونـس وعامّة النّسـخ ، وفي نسـخة الأسـكوريال : (الغائـب) ، وهو تحريـف واضحٌ استشكله ناسخُها .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ (جَوازُهُ اجتُبِي) .

(4) كـذا في نسـختي الأسـكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسـخ (ونَقْلُـهُ) وما أثبتناه أرجـح لكون الحاصل انتقالا وليس بنقل .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ : (الاجتهاديات) .

(6) ما بين القوسين ساقط مِن نسخ الأسكوريال وتونس والـمعهد1 ، مزيد في بقيّة النّسخ .

(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مَنْ حَازَ الاجتهادَ) .

774 - وَقِيلَ : بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَجْتَهِدَا | في مَــذْهَــبٍ يَجْـعَـلُـهُ مُـعْـتَـمَـدَا

775 - لَكِنْ مِنَ المَذَاهِبِ المَأْثُـــورَهْ[1] | مَعَ اقتفـاءِ كُتْبِـــهِ المَشــــهُورَهْ[2]

776 - وَذَا الَّـذِي بِـهِ اسْتَمَرَّ العَمَلُ | مُـذْ أَزْمُـنٍ ، وَلَـيْـسَ عَـنْـهُ مَـعْـدِلُ

777 - وَشَرْطُهُ مَعْ عِلْمِـهِ عَدَالَتُـــهْ | لِتُـقْـتَـفَىٰ مـعْ فِـعْـلِـهِ مَـقَـالَـتُـهْ[3]

778 - وَالاجْتِهَــادِيَّةُ[4] فِيهَا يُـفْـــتِي | ذُو العلمِ[5] دُونَ غَـيْرِهَـا المُسْتَفْتِي

779 - وَإِنَّمَا الفُتْيَا[6] بِمَا فِيــهِ عَمَــلْ | وَغَيْرُهُ يَصُدُّ عَنْــهُ مَـــنْ سَـــأَلْ

780 - وَمُكْثِرٌ فِيهِ السُّؤَالَ لا يُقَرْ | وَيُـقْـتَـدَىٰ فِـيـهِ بِـمَا قَـضَـىٰ عُـمَـرْ

781 - وَلا خِـلافَ أَنَّـــهُ يُـقَــلِّدُ | غَيْرُ أُوْلِي العِلْـمِ الَّـذِي يَجْتَهِـــدُ[7]

782 - وَعَــالِمٌ لا بَــأْسَ أَنْ يَسْتَفْتِي | مَـنْ فَـوْقَـهُ مِمَّـنْ لَـهُ أَنْ يُـفْـتِي

783 - هَـذَا إِذَا لَمْ يَـبْـلُغِ اجْتِهَادَا | فَـــإِنْ يَـكُـنْ بُـلُـوغَـهُ اسْـتَـفَـادَا

784 - فَـذَا لَـهُ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الأَكْثَرِ | مُمْـتَـنِـعٌ ، وَلْـيَـسْـتَـنِـدْ لِمَـا أُرِي

785 - وَجَـائِـزٌ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُهُ | أَعْـلَـمَ مِـنْـهُ في الَّـــذِي يُـرِيــدُهُ

---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الـمشهورهْ) .

(2) كذا في نسخة الأسكوريال وفي نسخة تونس : (انتقاء كتبه الـمشهورة) ، وفي اباه1 : (معَ اقتفاء السّنّة الـمأثورهْ) ، وفي الـمعهد1 وحبيبنا : (اقتفاء السّنّة الـمشهورهْ) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لأنّ الشّأنَ هنا هو اعتمادُ الـمقلّد علىٰ كتبِ الـمذاهب ، لا الاعتمادُ علىٰ الأدلّة الـمأثورة!

(3) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي شرح اباه1 : (وتُقتفىٰ بفعله مقالته) ، وفي سائر النّسخ : (وتقتفي بفِعله مقالته) .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي نسخة تونس وعامّة النّسخ : (الاجتهاديّات) .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس و اباه1 ، وفي بقيّة النّسخ : (بالرأي دون غيرها) .

(6) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (الفتوىٰ) .

(7) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (يُعْتمَد) .

786 - وَبَعْضُهُمْ يُجِيزُ مُطْلَقًا ، وَذَا أَحْمَدُ فِيهِ حَذْوَ إِسْحَاقَ احْتَذَىٰ

787 - وَحَيْثُ مَنْ يُفْتِي أُوْلُو تَعَدُّدِ تَخَيُّرُ الأَفْضَلِ حُكْمُ الْمُقْتَدِي

788 - وَقِيلَ : بَلْ ما اخْتَارَ فَهْوَ كَافِ ثُمَّ إِذَا أَفْتَوهُ بِاخْتِلافِ

789 - قِيلَ : لَهُ تَقْلِيدُهُ مَنْ شَاءَا وَالأَخْذُ بِالأَحْوَطِ عَنْهُمْ[1] جَاءَا

790 - وَرَاجِحٌ عَلَيْهِمَا : أَنْ يَجْتَهِدْ ثُمَّ علىٰ الأفْضَلِ منهم يَعْتَمِدْ[2]

791 - وَمُنِعَ[3] اسْتِفْتَاءُ ذِي جَهَالَهْ فِي حَالِهِ[4] مِنْ عِلْمٍ اوْ عَدَالَهْ

792 - وَجَازَ الإِفْتَاءُ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدْ بِمَذْهَبٍ لِعَالِمٍ قَدِ اعْتُمِدْ

793 - إِنْ كَانَ ذَا تَمَكُّنٍ[5] مِنَ النَّظَرْ وَآخِذًا مِنْهُ بِحَظٍّ مُعْتَبَرْ

794 - وَقِيلَ : إِنْ مُجْتَهِدٌ قَدْ عُدِمَا أَوْ مُطْلَقًا[6] ، وَالْمَنْعُ قَوْلُ عُلَمَا

## التّعارض والتّرجيح[7]

795 - إِذَا الدَّلِيلانِ تَعَارَضَا ، وَلَمْ يُقْدَرْ[8] عَلَىٰ الجَمْعِ ، وَلا النَّسْخُ انْحَتَمْ

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (عنهُ) .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (بمذهبٍ لعالِمٍ قد اعتُمِد) ، وهو تكرارٌ لشطر البيت (792) الآتي ، فهو سبْقُ لسانٍ أو قلمٍ ، فما أثبتْناه متعين .

(3) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (وامتنع) .

(4) كذا في الأسكوريال وتونس وشرح اباه 1 ، وفي بقيّة النّسخ : (في حالة) .

(5) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (ذا مُمَكنًا) . وما أثبتُّه أنسبُ ، مِن جهةِ أنّ المعطوفَ عليه (آخذًا) بصيغةِ اسمِ الفاعلِ لا المفعولِ ، وقد ورد في هامش النّسخة التّونسيّة ما صوّبناه مصحّحًا عليه .

(6) كذا في نسخة الأسكوريال ، وفي عامّة النّسخ : (ومطلقًا) .

(7) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (التّعادل) .

(8) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (نَقْدِر) .

796 - يُرْجَعُ لِلتَّرْجِيحِ عِنْدَ مَنْ مَضَىٰ وَالمَنْعُ لِلْبَعْضِ ، وَلَيْسَ مُرْتَضَىٰ

797 - وَإِنْ يَكُ التَّرْجِيحُ[1] عَنْهُ يَنْتَفِي يُرْجَعُ إِلَىٰ تَقْلِيدٍ ، اوْ تَوَقُّفِ

798 - عِنْدَ سِوَىٰ القَاضِي ، وَأَصْلُ الأَبْهَرِي المَنْعَ مُقْتَضٍ ، وَعَكْسَهُ اذْكُرِ

799 - وَيَدْخُلُ التَّرْجِيحُ فِي الظَّنِّيِّ لا في الَّذِي يُنْسَبُ لِلْقَطْعِيِّ

800 - وَالوَاجِبُ الأَخْذُ بِمَعْلُومٍ إِذَا عَارَضَ ظَنًّا ، غَيْرُهُ لا يُحْتَذَىٰ[2]

801 - تَقَدَّمَ التَّارِيخُ فِيهِ أَوْ جُهِلْ وَسَابِقُ الظَّنِّ عَلَىٰ النَّسْخِ حُمِلْ

802 - وَظَاهِرُ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ فِي تَعَارُضٍ ثَالِثُهَا التَّوَقُّفِي[3]

803 - وَإِنْ يَكُنْ فِيهِنَّ ذو احْتِيَاطِ[4] وَفِي النُّصُوصِ ، الأَخْذُ بِالمُحْتَاطِ

804 - وَالمَنْعُ لِلْقَاضِي ، وَمَا قَدْ وَافَقَهْ حُكْمُ القِيَاسِ رَاعَوُا المُوَافَقَهْ

805 - وَغَالِبٌ إِنْ عَارَضَ الأَصْلَ رَجَحْ وَقِيلَ بالعكْسِ[5] ، وَأَوَّلٌ أَصَحّ

## فصل (في التّرجيح باعتبار حال المرويّ)[6]

806 - وَرُجِّحَ التَّكْرَارُ في مَتْنِ الخَبَرْ أَوْ كَوْنُ لَفْظِهِ حَقِيقَةً صَدَرْ

---

(1) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (الجميع) ، والمعهد1 : (الجامع) . والموضعُ مطموسٌ مِن نسخةِ الأسكوريال ، وما أثبتُّه أولىٰ ؛ لموافقته المعنىٰ المقصودَ نظمُه .

(2) في هامش النّسخة التّونسيّة : (قلت : عارضَه ظنٌّ فظنًّا انبذا) .

(3) كذا في جميع النّسخ .

(4) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة والمعهد1 : (باحتياط) ، والموضع مطموسٌ مِن نسخة الأسكوريال ، وما أثبتناه أولىٰ بالمعنىٰ المراد .

(5) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (عكسُه) .

(6) ما بين القوسين ساقط مِن نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، مزيد في بقيّة النّسخ .

807 - أَوْ مُسْتَقِلا ، أَوْ فَصِيحًا ، أَوْ أَتَىٰ     في حُكْمِ العَقْلُ لَهُ قَدْ أَثْبَتَا

808 - أَوْ كَانَ حَاكِمًا عَلَىٰ الآخَرِ ، أَوْ     لَمْ يَتَّفِقْ أنْ خُصَّ بِالَّذِي رَوَوا

809 - أَوْ سَالِمًا مِنِ اضْطِرَابٍ ، أَوْ نُقِلْ     بِسَبَبٍ مَعْنَاهُ فِيهِ قَدْ عُقِلْ

810 - أَوْ كَانَ في المُرَادِ نَصًّا ، أَوْ وَرَدْ     يَدُلُّ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ فَهْوَ المُعْتَمَدْ

811 - أَوْ جَاءَ في مَعْنًى لَهُ مُتَّحِدِ     مُخْتَلِفًا في اللَّفْظِ لا في المَقْصِدِ

812 - أَوْ عَمَلُ السَّلَفِ مُقْتَضَاهُ[1]     مَعَ اطِّلَاعِهِمْ عَلَىٰ سِوَاهُ

813 - أَوْ دَلَّ فِيهِمْ عَلَىٰ تَنْزِيهِ     أَوْ كَانَ لا تَعُمُّ بَلْوَىٰ فِيهِ

## فصل (في التّرجيح باعتبار حال الرّاوي)[2]

814 - بِالرَّفْعِ لِلرَّسُولِ وَالتَّعْدَادِ     وَالحِفظِ[3] قَدْ رُجِّحَ في الإِسْنَادِ[4]

815 - وَبِاتِّحَادِ الِاسْمِ وَالتَّأَخُّرِ     وَصِحَّةِ العَقْلِ بِطُولِ الاعْصُرِ

816 - وَبِاعْتِمَادٍ في اللِّسَانِ العَرَبِي     وَنِسْبَةٍ لِلْفِقْهِ أَوْ لِيَثْرِبِ

817 - وَبِاشْتِهَارِ الفَضْلِ وَالعَدَالَهْ     أَوْ مَنْ رَوَاهُ بِالسَّمَاعِ قَالَهْ

---

(1) كذا في عامّة النّسخ ، وفي النّسخة التّونسيّة : (أو عمل السّلف بمقتضاه) . والموضع مطموس مِن نسخة الأسكوريال .

(2) ما بين القوسين ساقط من نسختي الأسكوريال وتونس مزيد في نسختي حبيبنا والمعهد1 وفي نسخة اباه1 «فصل : الترجيح بحسب الإسناد» .

(3) كذا في النّسخة التّونسيّة ، وفي عامّة النّسخ : (واللّفظِ) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لموافقته لما في «التّقريب» (ص 165) ، ولفظه : «أو أن يكون رواتُه أكثرَ ، أو أحفظَ» .

(4) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (والإسناد) ، وفي المعهد1 : (بالإسناد) .

818 - أَوْ مُثْبِتٌ[1] لِلْحُكْمِ بِاتِّفَاقِ ... رُوَاتِهِ ، أَوْ حَسَنُ المَسَاقِ

819 - أَوْ عَاضِدٌ إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةْ ... لَهُ ، أَوِ النَّاقِلُ ذُو القَضِيَّةْ

820 - أَوْ كَوْنُهُ فِي قِصَّةٍ[2] مُنْتَقِلَهْ ... أَوْ يَشْهَدُ العَقْلُ أَوِ الإِجْمَاعُ لَهْ

821 - أَوِ الكِتَابُ شَاهِدٌ لِنَقْلِهِ ... أَوْ سُنَّةٌ تَوَاتَرَتْ لِمِثْلِهِ

822 - أَوْ كَانَ سَالِمًا مِنِ اضْطِرَابِ ... أَوْ مَنْ رَوَىٰ مِنْ عِلْيَةِ الأَصْحَابِ

## فصل (في ترجيح الأقيسة)[3]

823 - وَفِي القِيَاسِ يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ ... فَمَا سِوَىٰ ذِي عِلَّةٍ مَرْجُوحُ

824 - وَرُجِّحَ القِيَاسُ ذُو المُنَاسَبَهْ ... عَلَىٰ الَّذِي لِشَبَهٍ قَدْ نَاسَبَهْ

825 - وَرُجِّحَ الأَجْلَىٰ[4] عَلَىٰ سِوَاهُ ... عِنْدَ الَّذِي بِذَاكَ قَدْ دَعَاهُ

826 - وَفِي قِيَاسِ عِلَّةٍ تَرْجِيحُ ... بِكَوْنِهَا النَّصُّ بِهَا صَرِيحُ

827 - أَوْ كَوْنِهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهَا ... أَوْ قَلَّ خُلْفٌ عِنْدَهُمْ لَدَيْهَا

828 - أَوْ أَنْ تُرَىٰ فُرُوعُهَا قَدْ عَمَّتِ ... أَوْ كَوْنِهَا الأَوْصَافُ فِيهَا قَلَّتِ

829 - أَوْ كَوْنِهَا أَعَمَّ ، أَوْ أَنْ تُلْفَىٰ ... وَصْفًا حَقِيقِيًّا ، وَذَا لا يَخْفَىٰ

830 - وَبِاطِّرَادِهَا مَعَ انْعِكَاسِهَا ... أَوْ بِتَعَدِّيهَا لَدَىٰ قِيَاسِهَا

831 - أَوْ كَانَ أَخْذُهَا مِن اَصْلٍ نُصَّا ... أَوْ لا يُرَىٰ الأَصْلُ بِفَرْعٍ خُصَّا

---

(1) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة تونس : (أو مثْبِتًا) .

(2) كذا في نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، وفي بقيّة النّسخ : (بقصة) .

(3) ما بين القوسين ساقط مِن نسخ الأسكوريال وتونس والمعهد1 ، مزيد في بقيّة النّسخ .

(4) كذا في نسخة الأسكوريال وعامّة النّسخ ، وفي نسخة المعهد1 : (الأعلىٰ) .

832 - أَوْ جُمْلَةٌ مِنَ الأُصُـوْلِ تَشْهَدُ    بِحُكْمِهَا ، أَوْ القِيَاسُ يُوجَدُ

833 - في بَعْضِهِ ما مُقْتَضَاهُ القَطْـــعُ[1]    أَوْ أَنْ يُرَىٰ مِنْ جِنْسِ الاَصْـلِ الفَـــرْعُ

834 - أَوْ كَانَ الاَصْلُ حُكْمُهُ يَثْبُتُ مِنْ    إِجْمَـــاعٍ اوْ تَـــوَاتُـــرٍ فِيـهِ زُكِـنْ

## أسباب الخلاف

835 - إِنَّ مِنَ اَسْبَابِ الخِـلافِ جُمْلَهْ    مَـا مَـرَّ مِـنْ تَـعَـارُضِ الأَدِلَّــهْ

836 - وَالجَهْلُ بِالدَّلِيــلِ ، كالإِخْبَـــارِ    وَالخُلْفُ فِي ما صَحَّ فـي الأَخْبَـــارِ[2]

837 - وَالخُلْفُ في نـوْعٍ مِنَ الدَّلِيلِ    كَـــأَضْرُبِ القِيَاسِ في التَّمْثِيلِ

838 - أَوِ اخْـتِـلافُ أَوْجُـهِ الـقِـرَاءَةِ    وَمِـثْـلُـهُ الخِـــلاَفُ في الـرِّوَايَـةِ

839 - أَوِ اخْتِلافُ أَوْجُـهِ الإِعْـرَابِ في    نَـصِّ الكِـتَـابِ ، أَوْ حَـدِيـثٍ اقْتُفِي

840 - وَالخُـلْـفُ في قَـاعِـدَةٍ أَصْلِيَّهْ    وَالـنَّـسْـخُ وَالإِحْــكَـامُ في قَـضِـيَّـهْ

841 - وَالحَمْلُ لِلْمُحْتَمِلِ اللَّفْظِ عَلَىٰ    بَـعْـضِ الَّــذِي مِـنَ المَـعَـانِي احْتَمَلا

842 - كَمِثْلِ الاِشْـتِرَاكِ ، وَالعُمُومِ    وَالحَـــذْفِ ، وَالمَـجَـازِ ، وَالمَـفْـهُـومِ

843 - وَالأَمْرُ : هَلْ مَحَمَلُهُ[3] الوُجُـوبُ؟    وَالنَّهْيُ : هَــلْ تَحْرِيمُــهُ المَطْلُـــوبُ؟

844 - وَهَــلْ عَـلَىٰ إِبَـاحَـةٍ لِـلْـوَاقِـعِ    أَوْ غَـيْرِهَـا يُحْـمَـلُ فِـعْـلُ الـشَّـارِعِ؟

---

(1) قال في «تقريب الوصول» : «أو أن تكون بعضُ مقدِّماته يقينيّة» .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (من أخبار) . وقال في «تقريب الوصول» : «السّبب الثّالث : الاختلافُ في صحّةِ نقلِ الـحديث بعد بلوغِه إلىٰ كلِّ مجتهد» .

(3) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (محلُّه) . وما أثبتُّه أرجحُ ؛ لأنّه مذكورٌ ضمن أقسامِ سببٍ مِن أسبابِ الـخلافِ هو : الحملُ للمحتمِلِ اللّفظِ علىٰ بعض معانيه الـمحتملة .

845 - وَقِسْ عَلَىٰ ذَاكَ ، فَفِي ذَا القَدْرِ ... كِفَايَةٌ تُرْشِدُ مَنْ يَسْتَقْرِي

846 - وَمَا لَهُ قَصْدِي فَقَدْ تَمَّمْتُهُ ... مُبْدِيَ مَعْنَىٰ ما بِهِ وَسَمْتُهُ[1]

847 - فَكَانَ لَمَّا خُصَّ بِالأُصُولِ ... أَحْصىٰ[2] لَهَا مِنْ «مَهْيَعِ الوُصُولِ»

848 - وَالحَمْدُ للهِ الَّذِي بِحَمْدِهِ ... يَسْعَدُ مَنْ قَدَّمَهُ فِي قَصْدِهِ

849 - ثُمَّ صَلاتُهُ بِلا تَنَاهِي ... عَلَىٰ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ

850 - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الكِرَامِ ... وَالتَّابِعِينَ القُدْوَةِ الأَعْلَامِ

## تمَّت المنظومة بحمد الله



---

(1) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي عامّة النّسخ : (مبديَ ما معنًى بهِ رسمتُه) . وما أثبتُّه متعين ؛ لأنّه يؤدّي المعنىٰ المرادَ ، وهو أنّ الكتابَ أظهرُ ما وسمه به مِن كونِه «مرتقًى للوصولِ إلىٰ الضّروريّ مِن الأصول» .

(2) كذا في نسختي الأسكوريال وتونس ، وفي نسخة حبيبنا : (أحظىٰ لها) ، وفي نسخة اباه1 : (أحظىٰ بها) . وما أثبتُّه أولىٰ ؛ لموافقته للمعنىٰ المرادِ مِن النّاظم ، وهو أنّ هذا النّظم لمّا اختصّ بالأصولِ ، فحُذفت منه مباحثُ الكلام إلّا يسيرًا مِن مقدِّماتٍ مفيدةٍ ، وحُذفت منه معاني الحروف ، وزِيد بأبوابٍ وتفاصيلَ وتفاريعَ في أثناء أبوابه : جعَلتْه أحصى وأجمعَ لمباحثِ علمِ الأصولِ مِن منظومتِه الأخرىٰ الموسومة بـ«مهيع الوصول» .